مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9744

الأربعاء، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أود بداية أن أشير إلى أن مجلس الأمن مكان يسود فيه الاحترام، وعليه فإنني أرجو أن يتقيد جميع المتكلمين في ملاحظاتهم بالقواعد ذات الصلة فيما يتعلق بالوقت واللغة والمضمون. وأشدد على أن المجلس يشجع، كقاعدة عامة، جميع المشاركين – الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء – على الإدلاء ببياناتهم في أقل من خمس دقائق.

ووفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وتركيا وموريتانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد لازاريني.

السيد لازاريني (*تكلم بالإنكليزية*) يؤسفني بالغ الأسف أنه، بعد مرور عام على الهجمات البغيضة على إسرائيل والحرب الكارثية على غزة، لا تلوح نهاية في الأفق لما يجتاح المنطقة من عنف وحشي. لقد كان عاما مليئا بالخسائر الفادحة والمعاناة الشديدة؛ عاما من الهمجية واللاإنسانية. فلا يزال الرهائن الذين أُخِذوا من إسرائيل قيد الأسر، ولا تزال عائلاتهم تعيش في معاناة شديدة وطويلة الأمد. ولم يعد بالإمكان التعرف على غزة – فقد أضحت بحرا من الأنقاض ومقبرة لعشرات الآلاف من الأشخاص، بمن فيهم عدد كبير للغاية من الأطفال. لقد شُرد جميع سكان غزة تقريبا. وأُجبر الناس على الفرار عدة مرات بحثا عن أمان لا وجود له. وتبعث التطورات الأخيرة في الشمال على القلق بصفة خاصة. فمئات الآلاف من الأشخاص يُدفعون دفعا مرة أخرى إلى الانتقال إلى الجنوب، حيث الظروف المعيشية لا تطاق. ومرة أخرى، يتأرجح سكان غزة على حافة مجاعة من صنع الإنسان.

ولم يسلم الأطفال في غزة من ذلك. فقد قُتلوا وجُرحوا ويُتموا بأعداد مروعة. وقد انقطع أكثر من 000 650 طفل عن الدراسة وهم يعانون من صدمات نفسية شديدة ويعيشون وسط الأنقاض. لقد ضاع منهم عامان دراسيان بالفعل. ليست الخسارة بالأمر الغريب بالنسبة للفلسطينيين. بيد أن حرمانهم من التعليم الذي طالما كان مصدر فخر لهم، أمر جديد. ليس بوسعنا أن نخسر جيلا بأكمله تُغرس فيه بذور كراهية وتطرف نحصدهما في المستقبل. ولذلك استأنفت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إلى جانب ما تضطلع به من عمليات لإنقاذ الأرواح، بعض الأنشطة التعليمية في غزة. ونقدم كل يوم خدمات نفسية واجتماعية لآلاف الأطفال. ونعمل على تعزيز تلك الأنشطة لمساعدتهم في القراءة والكتابة وإجراء بعض العمليات الحسابية الأساسية. ينبغي أن تشكّل إعادة الأطفال إلى مقاعدهم الدراسية أولوية جماعية وملحة.

وقد اضطلعت الأونروا أيضا بدور حاسم في حملة التطعيم الطارئة ضد شلل الأطفال الذي عاد إلى غزة بعد 25 عاما من القضاء عليه. وقد حصنت الأونروا بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أكثر من نصف مليون طفل خلال فترات توقف قصيرة في الأنشطة العسكرية. ومن المقرر إجراء الجولة الثانية من حملة التطعيم في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن تنجح جهودنا مرة أخرى. وليتحقق ذلك، نحن بحاجة إلى قدر كاف من الإرادة السياسية.

وعلاوة على ما يجري في غزة، تعصف أعمال العنف المتصاعدة بالضفة الغربية. فقد قُتل ما يقرب من 700 شخص في العام الماضي، من بينهم أكثر من 160 طفلا. وغدا الطابع العسكري يغلب على الحياة المدنية بشكل متزايد بينما تتوسع الأنشطة الاستيطانية بسرعة. وتدمر قوات الأمن الإسرائيلية بشكل روتيني البنى التحتية العامة خلال عملياتها العسكرية، لتنزل عقابا جماعيا بالفلسطينيين.

إن لبنان هو آخر ضحايا هذا النزاع الذي تتسع رقعته. والمدنيون هم من يدفعون ثمنا باهظا. فالغارات الجوية التي تشنها القوات الإسرائيلية تسفر عن مقتل وإصابة الآلاف وتشريد مئات الآلاف، بينما يواصل حزب الله مهاجمة إسرائيل بالصواريخ. وقد فتحت الأونروا 11 مركز إيواء في لبنان تستضيف فيه أكثر من 500 4 نازح لبناني وفلسطيني وسوري. وتشتد الحاجة إلى خدمات وكالة الأونروا في غزة والضفة الغربية المحتلة ولبنان أكثر من أي وقت مضى، ولم يسبق قط أن تعرضنا لهجوم أكثر شراسة.

ويعرقل التجاهل الصارخ للقانون الدولي الإنساني والانهيار شبه التام للنظام العام الاستجابة الإنسانية في غزة. فغزة هي أخطر مكان في العالم بالنسبة للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية. فقد قتل 226 من موظفي الأونروا خلال 12 شهرا. تضررت أو دُمرت مباني الأمم المتحدة، بما في ذلك ثلثي مباني الأونروا. واستخدمت أيضا الجماعات المسلحة الفلسطينية، بما في ذلك حماس، وقوات الأمن الإسرائيلية مبانينا لأغراض عسكرية. وتتعرض قوافل المساعدات الإنسانية للنهب على أيدي عصابات مسلحة ويعرقلها الجنود الإسرائيليون الذين يتجاوزون تسلسل قيادتهم. وستنهار عملية الإغاثة ويغرق مليوني شخص في الفوضى في غياب وقف دائم لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن ووصول المساعدات الإنسانية بلا قيود.

ويتقلص الحيز العملياتي للوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ككل. وقد وصف كبار المسؤولين الإسرائيليين تدمير الأونروا بأنه هدف من أهداف الحرب. إن التشريع الخاص بإنهاء عملياتنا جاهز ليصادق عليه الكنيست الإسرائيلي بشكل نهائي. إنه يسعى إلى حظر وجود الأونروا وعملياتها في أراضي إسرائيل وإلغاء امتيازاتها وحصاناتها في انتهاك للقانون الدولي. وإذا اعتُمدت مشاريع القوانين، فستكون العواقب وخيمة.

من الناحية التشغيلية، فإن عملية الاستجابة الإنسانية في غزة التي تعتمد على البنية التحتية للأونروا قد تتفكك بأكملها. وسيتوقف التنسيق مع إسرائيل، مما سيؤدي إلى مزيد من التعطيل في توفير المأوى والأغذية والرعاية الصحية للأشخاص المحتاجين بشدة مع اقتراب فصل الشتاء. وسيفقد أكثر من 000 650 طفل أي أمل في استئناف دراستهم وسيُضحى بجيل كامل. وسيتوقف توفير التعليم والرعاية الصحية الأولية والمساعدات الطارئة لمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية.

ومن الناحية القانونية، ينتهك تشريع الكنيست التزامات إسرائيل بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويتحدى إرادة المجتمع الدولي المعبر عنها في قرار الجمعية العامة 302 (د-4) بشأن الأونروا ويعمق الانتهاكات التي أقرتها محكمة العدل الدولية.

ومن الناحية السياسية، يسعى التشريع المناهض للأونروا الذي يشكل جزءًا من حملة أوسع نطاقًا لتفكيك الوكالة إلى تجريد الفلسطينيين من صفة اللاجئ والتغيير الانفرادي لمعايير الحل السياسي في المستقبل.

وتشكل هذه الهجمات سابقة خطيرة لحالات النزاع الأخرى التي قد ترغب فيها الحكومات في القضاء على وجود الأمم المتحدة غير المرغوب فيه. ولا تستهدف الأونروا فحسب، بل أي فرد أو كيان يدعو إلى الالتزام بالقانون الدولي والحل السياسي السلمي. إن عدم التصدي لمحاولات ترهيب الأمم المتحدة وتقويضها في الأرض الفلسطينية المحتلة سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض العمل الإنساني والحقوقي في جميع أنحاء العالم.

ويجب أن يقرر المجلس إلى أي مدى سيتغاضى عن الأعمال التي تصيب تعددية الأطراف في الصميم وتهدد السلام والأمن الدوليين. ولن يتبدد مناخ الإفلات من العقاب السائد بدون اتخاذ إجراءات

حاسمة. ويمكننا التقيد بميثاق الأمم المتحدة وإنفاذ القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وقرارات المحاكم الدولية، بدون استثناء. أو يمكننا التسليم بأن النظام الدولي القائم على القواعد في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد بلغ نهايته. ينبغي أن يردعنا الدمار الذي وقع العام المنصرم عن وضع معايير جديدة وخطيرة للحرب وعن التخلي عن التزامنا المستمر منذ عقود تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

الأونروا جزء لا يتجزأ من الأمم المتحدة التي تشكل ركيزة النظام المتعدد الأطراف. وأحث أعضاء المجلس على حماية وكالة الأمم المتحدة من الجهود الرامية إلى إنهاء ولايتها على نحو تعسفي وسابق لأوانه في ظل غياب حل سياسي طال انتظاره.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد لازاريني على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دوتن.

السيدة دوتن (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على هذه الفرصة لإطلاعهم على آخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة في غزة والضفة الغربية على حد سواء.

لقد خلّف العام المنصرم معاناة لا يمكن تصورها. ومر عام على الهجوم المروع الذي شنته حماس وجماعات مسلحة أخرى في إسرائيل. ويستمر إطلاق الصواريخ عشوائيا على إسرائيل. وقلما شهدنا في التاريخ الحديث معاناة ودمارا بالقدر والحجم والنطاق الذي نراه في غزة.

وأُطلع المجلس مراراً وتكراراً خلال العام المنصرم على الفظائع التي تتكشف في غزة بوتيرة شهرية على الأقل. ونجد أنفسنا مرة أخرى عند منعطف حاسم. ومن المؤسف أن الكثير مما أوشك على قوله يتطابق مع ما ذكرناه قبل شهر (انظر S/PV.9717). تستمر المعاناة على نطاق واسع مع تفاقم الحالة الإنسانية. وتهدد أوامر الإخلاء الصادرة مؤخرا عن السلطات الإسرائيلية والشاملة لمناطق واسعة من شمال غزة، إلى جانب العمليات البرية المكثفة، بمزيد من الموت والدمار ونزوح جماعي آخر للمدنيين. وتعمّ حالة من الفوضى العارمة مرة أخرى تحت أنظار العالم.

قبل أن ننتقل إلى الحالة الراهنة، نعرب عن بالغ قلقنا إزاء التشريعات الجارية الرامية إلى وقف أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). سيكون ذلك أمرا كارثياً على عملية توفير المساعدات والخدمات الأساسية لملايين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. يتلقى كل شخص تقريباً من بين ما يفوق مليوني شخص في غزة شكلاً من أشكال المساعدة أو الخدمة من الأونروا، إلى جانب ما يقارب مليون لاجئ فلسطيني في الضفة الغربية. وإذا جرت المصادقة على هذه التشريعات، فإنها ستتعارض تمامًا مع ميثاق الأمم المتحدة وتنتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي.

لقد أثرت أوامر النزوح التي لا تتوقف الصادرة عن إسرائيل على مدار العام المنصرم على ما يقرب من 84 في المائة من أراضي غزة. ونزح داخليا ما يقرب من 90 في المائة من سكان غزة. ويجري الضغط على مئات الآلاف من الأشخاص للانتقال جنوباً إلى المواصي، ولكن جنوب غزة لا يمكنه أن يستوعب مزيدا من الناس. ففي المواصي التي طُلب من المدنيين الذهاب إليها، أفادت التقارير بمقتل 12 فلسطينيًا وإصابة 26 آخرين على الأقل بجروح عندما قُصفت خيمتان في مخيم المواصي في 1 تشرين الأول/أكتوبر.

وتهدف أوامر الإخلاء إلى حماية المدنيين، ولكن ما يحدث هو العكس تمامًا. وكما قلنا مراراً وتكراراً، لا يوجد مكان آمن في غزة. وقد صدرت الأوامر لإخلاء ثلاثة من أصل عشرة مستشفيات تعمل جزئيا في الشمال من جميع المرضى بدون توفير بدائل لنقلهم إليها. ولم نتمكن من الحصول على الوقود للمستشفيات الأخرى في الشمال. ولا توجد كهرباء منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ويتوقف كل شيء، من مرافق طبية وإمدادات مياه وصرف صحي وخدمات أساسية أخرى، من دون توفر الكهرباء أو الوقود لمولدات الكهرباء. ويؤدي إغلاق المخابز أبوابها إلى تعميق مستويات انعدام الأمن الغذائي المرتفعة بالفعل.

ومع استمرار النزاع، يجب أن يحصل المدنيون على الضروريات اللازمة للبقاء على قيد الحياة. ويجب السماح لهم بالتماس الحماية. ويجب ضمان حق النازحين في العودة الطوعية.

وتستمر العوائق الشديدة التي تعترض دخول الإمدادات التجارية الأساسية وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، أمضى العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في شهر أيلول/سبتمبر ما مجموعه 212 ساعة – أي ما يقارب 9 أيام من الانتظار – للحصول على الضوء الأخضر من السلطات الإسرائيلية للقيام بمهام منقذة للحياة. ولم يشهد الأسبوع الماضي أي تحركات لقوافل المساعدات الإنسانية إلى الشمال، مع إغلاق معبري زيكيم وإيريتز البريين أمام دخول الإمدادات. وعُزل شمال قطاع غزة، مما يعرض للخطر الجولة الثانية من حملة التحصين ضد شلل الأطفال المقرر إجراؤها في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. علاوة على ذلك، تراجعت الإمدادات التجارية الأساسية التي تدخل غزة تراجعا كبيرا خلال الأسبوع المنصرم.

وفي الأيام الأخيرة، تدخل يوميا 50 شاحنة في المتوسط محملة بالبضائع بكميات بعيدة كل البعد عن تلبية الاحتياجات. لا يمكن أن تكون المساعدات الإنسانية بديلاً عن تدفق السلع التجارية، والعكس صحيح. ولا يستطيع عمال الإغاثة توصيل سوى القليل من المساعدات الإنسانية عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية. إنها قيود تهدد الحياة. والناس جوعى في حالة من الصدمة يحفرون بأيديهم العارية في الأنقاض بحثاً عن أحبائهم. وهم يشعرون بإحباط متزايد إزاء فشل المجتمع الدولي في وقف الأعمال العدائية. ومع تدهور الحالة، يصب الغضب على نحو متزايد نحو العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

إن عدم التمكن من إيصال المساعدات الإنسانية الكافية يعني الانتشار السريع لانعدام الأمن الغذائي والأمراض. ومن المرجح أن يؤدي النقص الحاد في إمدادات الإيواء إلى تفاقم الظروف الصحية وزيادة امتهان كرامة الفئات الضعيفة من السكان، مما قد يفضي إلى ظروف مهددة للحياة في فصل الشتاء القادم. ويفيد الشركاء في المجال الإنساني أن النساء والأطفال هم الأكثر تضررا من ويلات هذه الحرب. فوفقا للأونروا، يفقد 10 أطفال إحدى ساقيهم أو كلتيهما كل يوم. وتعيش في غزة أكبر مجموعة من الأطفال مبتوري الأطراف في التاريخ الحديث. ويزيد احتمال تعرض النساء للإجهاض بمقدار ثلاث مرات، وهن أكثر عرضة للوفاة أثناء الولادة بثلاثة أضعاف. ومع ذلك، فإن العاملين في المجال الإنساني لا يستسلمون.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ أيضا إزاء تدهور الحالة في الضفة الغربية. فعلى مدار العام الماضي، أسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية، إلى جانب تفشي أعمال العنف المستوطنين وهدم المنازل، عن ارتفاع حاد في عدد القتلى واتساع نطاق الدمار والتهجير القسري.

وفي الأسبوع الماضي فقط، في 4 تشرين الأول/أكتوبر، قُتل 18 فلسطينيا، من بينهم نساء وأطفال، في غارة جوية على مبنى سكني في مخيم طولكرم للاجئين. وكان هذا هو الحادث الأكثر دموية الذي نفذته القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في توثيق الخسائر البشرية بشكل منهجي في عام 2005.

ولا بد أن يمتثل استخدام القوة المميتة في الضفة الغربية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير التي تحكم إنفاذ القانون. وتثير الأساليب المستخدمة عادة خلال الأعمال العدائية في النزاعات المسلحة المخاوف بشأن الاستخدام المفرط للقوة. ونحث على الاحترام الكامل للقانون الدولي والامتثال لقرارات محكمة العدل الدولية. ونحن بحاجة إلى تحقيق أقصى درجات التأثير لتخفيف معاناة المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وليس بمقدورنا أن ندعي الجهل بما يحدث ولا أن نتغاضى عنه. ولذلك نكرر دعواتنا لمجلس الأمن والدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ويشمل ذلك كفالة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال ممارسة الضغوط اللازمة والتعاون من أجل تحقيق المساءلة عن الجرائم الدولية؛ وكفالة إطلاق سراح جميع الرهائن؛ والتأكد من توفير الحماية للمدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية للبقاء على قيد الحياة، أينما كانوا، سواء كان بالإمكان إجلائهم أم لا؛ وكفالة حماية العمليات الإنسانية وتيسيرها لجميع المدنيين المحتاجين، بما في ذلك وفقا للأوامر المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

وتمس الحاجة إلى بذل جهود دبلوماسية عاجلة لتهدئة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة والحيلولة دون انزلاق المنطقة الأوسع نطاقا

إلى بحر من الدماء. ويجب على الدول الأعضاء أن تتخذ خطوات لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار في غزة وإرساء مسار نحو تحقيق سلام مستدام. ولا بد لتلك الفظائع أن تنتهي.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة دوتن على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للرئاسة السويسرية على تنظيمها السريع لهذه الجلسة بناء على طلب سلوفينيا وبلدي، الجزائر. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد فيليب لازاريني والسيدة ليزا دوتن على إحاطتيهما اللتين تبرزان العواقب المروعة لآلة الحرب الإسرائيلية التي لا ترحم التي لم تستثنِ أحدا في غزة والتي توسع دائرة وحشيتها الآن لتشمل لبنان.

لقد أصبحت المجازر وعمليات القتل واقعا مأساويا نشهده يوميا في غزة، وهي مستمرة بلا هوادة. فقد شهدت غزة مقتل أكثر من 42 000 شخص – 60 في المائة منهم من النساء والأطفال – وإصابة ما يقرب من 100 000 شخص، حُكم على بعضهم الآن بأن يصبحوا معاقين لبقية حياتهم. ومن المثير للصدمة أن 6 في المائة من سكان غزة قُتلوا أو أصيبوا خلال العام الماضي وحده. فقد أباد الجيش الإسرائيلي 900 عائلة ومحوها بالكامل من السجل المدني في غزة. ويوجد في غزة ما لا يقل عن 17 000 طفل غير مصحوبين بذويهم ممن انفصلوا عنهم كليا. وهم يمثلون حوالي 1 في المائة من المليوني نازح، الذين يشكّلون جميع سكان غزة تقريبا.

وقد تعرض 60 في المائة من المباني والهياكل الأساسية في غزة إلى التدمير. وتشبه مدن غزة الآن مدن الأشباح في مشاهد واقعية مروعة حقا. إننا لسنا أمام عملية عسكرية تستهدف الفصائل العسكرية الفلسطينية أو الإرهابيين الفلسطينيين؛ إنما هي حرب ضد الشعب الفلسطيني نفسه.

والحالة ليست أفضل في الضفة الغربية، في ظل استمرار النشاط الاستيطاني غير القانوني والضم غير المسبوق للأراضي الفلسطينية. وقد كان العام الماضي الأكثر دموية في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية التي اندلعت في بداية القرن الحالي. إن هدف السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال واضح: طرد الفلسطينيين من وطنهم، بما يتماشى مع هدفها الشرير المتمثل في محو الوجود الفلسطيني غربي الأردن.

وبالأمس هدد الجيش الإسرائيلي بإخراج المرضى والنازحين والطواقم الطبية بالقوة من مستشفى كمال عدوان ومستشفى العودة والمستشفى الإندونيسي في شمال غزة. ويأتي ذلك في إطار الحملة العسكرية الوحشية التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في شمال غزة، والتي تشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومحاولة إجرامية لتنفيذ مخططات التهجير التي تنتهجها سلطات الاحتلال. أتلك هي الطريقة التي يتعامل بها القانون الدولي الإنساني مع المرضى والعاملين في المجال الطبي؟ أتلك هي الحماية التي تكفلها لهم اتفاقيات جنيف؟

وكلما طال أمد استمرار المجتمع الدولي في غض الطرف عن هذه الجرائم والتزامه الصمت إزاءها، كلما زاد طغيان إسرائيل وغطرستها. لقد تجاوز الصمت حد التواطؤ وأصبح الآن بمثابة مشاركة فعلية في ارتكاب تلك الجرائم.

ويجب علينا ونحن نشهد هذه الوحشية أن نعترف بأنها تعطينا لمحة عن المستقبل – مستقبل لا مكان فيه للأخلاق والإنسانية والمعايير الدولية. وبما أننا نحن، مجلس الأمن، فشلنا في محاسبة المحتل الإسرائيلي، فقد أصبح أكثر جرأةً معتقداً أنه فوق القانون. إن الذين يسكتون اليوم عما حدث أو يحاولون تبرير ما حدث لا يمكنهم الادعاء بالدفاع عن سيادة القانون غداً، لأنه لن يكون هناك قانون إلا قانون الغاب.

وعلى الرغم من المعاناة الهائلة، لم تكتفِ السلطة القائمة بالاحتلال بالتدمير الفوري للأرض الفلسطينية. فهي تسعى إلى قتل الفلسطينيين في غزة ببطء، من خلال المجاعة والتجويع. وقد شددت الحصار، وقيدت المساعدات الإنسانية. في شهر أيلول/سبتمبر، وفقاً لأرقام الأمم المتحدة، دخلت 52 شاحنة فقط إلى غزة كل يوم، متراجعة

عما كان أكثر من 500 شاحنة قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهذا هو أدنى معدل منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وفي الوقت نفسه، يواجه 96 في المائة من السكان في غزة مستويات أزمة من انعدام الأمن الغذائي أو أسوأ من ذلك. هذا فعل متعمد. يُظهر نجاح حملة التطعيم ضد شلل الأطفال في غزة أنه عندما تلتزم السلطة القائمة بالاحتلال يصبح تكثيف الجهود الإنسانية ممكناً.

إن المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء يدعى السيد مايكل فخري. وقد فصّل في تقريره الأخير (A/79/171) كيف استخدمت إسرائيل التجويع كسلاح في حملتها للإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني. تحظر قرارات مجلس الأمن بوضوح استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. إنها جريمة حرب، ويجب على المجلس أن يتصرف بحزم للحفاظ على ما تبقى من مصداقيته. حان الوقت لفرض وقف إطلاق النار في غزة.

وفي خضم هذه الكارثة، لم يستثن المحتل العاملين في المجال الإنساني – فقد قُتل 222 موظفاً من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وتضرر أو دُمر ثلثاً مباني الأونروا. علاوة على ذلك، قدم المحتل مشاريع قوانين لوقف عمليات الأونروا. إن الأونروا هي الشاهد على تقاعس المجتمع الدولي عن دعم حقوق الفلسطينيين والعمود الفقري للعمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة. لقد أوضحت السلطات الإسرائيلية منذ سنوات إرادتها ورغبتها في تفكيك الأونروا لأنها ترمز إلى اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم غير القابلة للتصرف. ونكرر التأكيد على أن حقوق اللاجئين الفلسطينيين لا تخضع للتقادم وهي مكفولة بموجب القانون الدولي الذي لا يمكن تفصيله على مقاس مخططات المحتل. يجب أن يقرر اللاجئون مصيرهم بأنفسهم، وسوف يقررونه، وليس السلطة القائمة بالاحتلال.

في الختام، لن تجلب القوة العسكرية الأمن أو الاستقرار. ولن يدوم الاحتلال. ولا يمكن الوصول إلى الأمن في الشرق الأوسط إلا من خلال إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء احتلال الأراضي العربية. وينبغي أن يسعى مجلس الأمن إلى جعل هذا الهدف حقيقة واقعة. وإذا لم نتحرك الآن، فسيغرق الشرق الأوسط في حرب لم يسبق لها مثيل.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بدوري أن أشكر المفوض العام لازاريني والمديرة دوتن على إحاطتيهما اللتين كانتا واقعيتين كالعادة، كما كان متوقعاً.

قبل عام، استيقظنا على أخبار صادمة من إسرائيل. لقد تركتنا الأحداث في حيرة من أمرنا، واستغرقنا أياماً لفهمها. وأغتنم هذه الفرصة لأدين مرة أخرى وبشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 واحتجاز الرهائن. إن سلوفينيا غاضبة من الإرهاب الذي ارتكبته حماس في ذلك اليوم. لقد كنا متعاطفين مع الرهائن وعائلاتهم في كل يوم من أيام العام الماضي. وفي هذه الأيام، نشعر بألمهم أكثر. إلا أن ما حدث في غزة في الأيام والأسابيع والأشهر التي تلت تلك الأحداث كان صادماً بنفس القدر. ولا يمكننا أن نفهم كيف يمكن للرد الإسرائيلي على هجوم إرهابي أن يؤدي إلى قتل عشوائي وكخسائر جانبية لأكثر من 000 40 مدني، كان معظمهم من النساء والأطفال. إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المجتمع الدولي يجب أن يبذل جهداً أفضل في استجابته لمثل هذه الفظائع.

على مدى الأشهر القليلة الماضية، أمضى مجلس الأمن ساعات لا تحصى في جلسات الإحاطة وتقييم الوضع والمناقشات حول الحلول الممكنة. ويستمر تجاهل دعواتنا لاحترام القانون الدولي – أساس النظام الدولي – وقراراتنا. لقد تُرك الناس في غزة بلا منازل ومستشفيات ومدارس وبنية تحتية حيوية أخرى. وهم يواجهون أوامر الإخلاء المتكررة، دون إمكانية العثور على ملاجئ آمنة. وهم محرومون من الحصول على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة. إن التحديات المتعلقة بالحيز الإنساني في غزة معقدة للغاية لدرجة أننا لا نستطيع تلخيصها كلياً حتى بعد مرور عام من الحرب. إننا نسمع نداءات من العاملين في المجال الإنساني تطالب المجلس باتخاذ إجراءات أكثر حسماً. وهم يقولون إن وقف إطلاق النار وحده هو الذي سيمكّن المنظّمات الإنسانية من معالجة المأساة في غزة على نحو

مناسب. ونحن نتفق معهم. وأعتقد أن المجلس يتفق معهم. يجب علينا أن نواصل الدعوة والتحرك من أجل الامتثال لمطلبنا بوقف إطلاق النار. غير أننا في الوقت الذي نطالب فيه بالامتثال لقراراتنا، نواصل تحمل مسؤولية تخفيف آلام المدنيين في غزة.

إننا نعلم أن الحالة الإنسانية المأساوية للفلسطينيين لن تختفي بطريقة سحرية حتى بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار. ولن يؤدي وقف إطلاق النار إلى إزالة العقبات أمام وصول المساعدات الإنسانية تلقائيًا. ولن تكون غزة آمنة حتى يستعاد النظام العام. إن أراضي غزة مليئة بالقنابل التي لم تنفجر، ما يعرض المدنيين للخطر، ولا سيما الأطفال. وستستغرق عملية إعادة الإعمار عقودا من الزمن. وانعدام وجود فرصة للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي أرض خصبة بامتياز للكراهية والانقسام والتطرف. وقد رأينا ذلك في مواقف متعددة في الماضي. فيجب علينا أن نمضي قدمًا بأفكارنا حول ما يجب أن يتغير لكي تعيش شعوب المنطقة في سلام وأمن بشكل نهائي.

إن الهجمات على الأمم المتحدة غير مقبولة. فالدول الأعضاء هي التي أنشأت الأمم المتحدة، والأمم المتحدة تحديدا هي التي حمت ما تبقى من الإنسانية في غزة. إنها تقوم بالعمل نيابة عنا وتحمل عبء إخفاقاتنا. إن الهجمات على الأمم المتحدة غير مسبوقة. وفي الميدان، توجه الضربات إلى الأشخاص والأصول والمباني المبينة بوضوح على أنها تابعة للأمم المتحدة. ومن المثير للقلق بنفس القدر محاولات تفكيك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تقدم دعما أساسيا للاجئين الفلسطينيين. إننا نتمسك بالالتزامات المشتركة بشأن الأونروا، التي تدعمها 123 دولة عضو في الأمم المتحدة، بما في ذلك جميع أعضاء المجلس. ومن الواضح أنه يجب حماية دور الأونروا وولايتها. فالأونروا شريان حياة للفلسطينيين في غزة، وبدونها، على حد تعبير المفوض العام، قد تنهار الاستجابة الإنسانية بأكملها في غزة. وتوجيه الهجوم إلى الأمين العام أمر غير مقبول. وتؤيد سلوفينيا، بوصفها دولة عضو في المنظمة وتمشيا مع ميثاقها، العمل الذي يجري تنفيذه تحت قيادة الأمين العام.

وأخيراً، تطورت الحالة في غزة إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولم يعد ذلك افتراضاً أو مخاطرة. فقد حدث. إنه حقيقة. فالنزاعات تنتشر كالجحيم في منطقة الشرق الأوسط – جحيم يجب علينا أن نوقفه. فلن يجلب المزيد من الحروب سلاما وأمنا. ولن يعيد المزيد من الحروب الرهائن الإسرائيليين إلى أسرهم. وقد حان الوقت لوقف الحروب وإعادة الرهائن إلى ديارهم وإنهاء معاناة المدنيين في الشرق الأوسط. وندعو إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار في المنطقة وإلى عودة جميع الأطراف إلى مسار الدبلوماسية.

لا يمكن للعالم أن ينسى غزة. ولا يمكن للمجلس أن ينسى غزة. وأولاً وقبل كل شيء، لا يمكننا أن ننسى أننا نتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين.

السيدة توماس غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المفوض العام لازاريني والمديرة دوتن على إحاطتيهما.

وأود كذلك أن أتوقف لحظة لأرحب بتعيين توم فليتشر منسقًا جديدًا للإغاثة في حالات الطوارئ، وأود أن أشير إلى مدى أهمية العمل معه عن كثب.

صادف يوم الاثنين مرور عام على الهجوم الإرهابي المروع الذي ارتكبته حماس في إسرائيل، حيث قتلت 1 200 من الأبرياء، وأخذت 200 شخص كرهائن، تاركةً أسرهم تتشبث بالأمل ومسببةً هذه الحالة المروعة. مر عام منذ أن أطلقت حماس العنان لنزاع لا يزال، على الرغم من جهودنا الدبلوماسية المكثفة، يلحق معاناة وآلاماً هائلة بالمدنيين الفلسطينيين في غزة ويزعزع استقرار المنطقة.

لقد قُتل عشرات الآلاف في نزاع لم يبدأوه ولا يمكنهم إيقافه. وشُرِّد المدنيون مراراً وتكراراً بسبب القتال. ولا يعرف الآباء والأمهات من أين سيحصلون على وجبتهم التالية أو ما إذا كانوا سيجدون مكانًا آمنًا لينام فيه أطفالهم. هناك أطفال تكون ذكرياتهم الأولى – ذكرياتهم الوحيدة – هي مشاهد الحرب وأصواتها وهم يتامى ومصابون ومصدومون.

وهناك رهائن لا يزالون يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في بؤس وظلام أنفاق حماس.

لقد حان الوقت للتوصل إلى اتفاق بشأن الرهائن ووقف إطلاق النار بما يتماشى مع القرار 2735 (2024) من أجل إعادة الرهائن إلى ديارهم، والسماح بزيادة المساعدات الإنسانية، وضمان أمن إسرائيل في هذه الحرب والتحرك نحو حل الدولتين. ولكن إذ نضغط من أجل التوصل إلى ذلك الاتفاق، يجب علينا أيضًا أن نواصل العمل على تخفيف الأزمة الإنسانية التي تتكشف أمام أعيننا. ولنكن واضحين: الظروف كارثية وستزداد تدهوراً إذا لم تتخذ خطوات إضافية. أجل، يجب على جميع الأطراف الوفاء بمسؤولياتها بموجب القرار 2720 (2023). فثمة حاجة ماسة إلى تدفق المساعدات الإنسانية عبر المعابر الحدودية المتعددة إلى المدنيين الفلسطينيين ويجب السماح بذلك. ولتحقيق تلك الغاية، نرحب بتمديد المجلس تكليف كبيرة المنسقين كاغ بتقديم التقارير. وسيساعد ذلك على ضمان حصولنا على معلومات دقيقة وغير منقاة، بما في ذلك معلومات عن العقبات التي تعترض عمليات توصيل المساعدات.

وكما قالت كبيرة المنسقين كاغ، الأسبوع الماضي، فإن موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية يتابعون العمل المنقذ للحياة. ومن خلال جهودهم، شهدنا بعض التقدم، وعلى الأخص مع حملة التطعيم ضد شلل الأطفال التي نفذت بمساعدة منظمة الصحة العالمية واليونيسف ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). كان ذلك مثالاً نموذجياً لما يمكن أن تحققه الأمم المتحدة عندما يكون لديها شركاء راغبون في الميدان. ونحتاج إلى أن يمتد نفس المستوى من التنسيق ليشمل الجهود الإنسانية العاجلة الأخرى ونتوقعه، بما في ذلك الجهود المبذولة لتزويد المدنيين الفلسطينيين النازحين بالغذاء والماء والموارد التي يحتاجون إليها لمواجهة الشتاء القادم.

وتعرب الولايات المتحدة عن قلقها إزاء الحالة في شمال غزة، بما في ذلك إعلان إسرائيل عن أمر جديد بإخلاء عدة تجمعات سكانية. ويساورنا قلق بالغ من أن المدنيين الفلسطينيين ليس لديهم مكان آمن للذهاب إليه. وهناك بالفعل تقارير مدمرة عن الأوضاع المزرية في المنطقة الإنسانية في جنوب ووسط قطاع غزة، حيث فرّ أكثر من 1.5 مليون مدني مشرد. وقد تُنُبِّئ بتلك الأوضاع الكارثية منذ شهور، ومع ذلك لم تعالج حتى الآن. وذلك أمر لا بد من تغييره. وندعو إسرائيل الآن إلى اتخاذ خطوات عاجلة للقيام بذلك. وأعيد تأكيد توقع الولايات المتحدة أن يُسمح للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الذين تم إجلاؤهم من الشمال، بالعودة إلى مجتمعاتهم وإعادة البناء. واتساقًا مع القرار 2735 (2024)، يجب ألا يكون هناك أي تغيير ديموغرافي أو إقليمي في قطاع غزة، بما في ذلك أي إجراءات تقلص من مساحة قطاع غزة.

كما يساورنا القلق إزاء الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية للحد من إدخال البضائع إلى غزة. وعندما تقترن تلك القيود بالقيود البيروقراطية الجديدة المفروضة على السلع الإنسانية القادمة من الأردن وإغلاق معظم المعابر الحدودية في الأسابيع الأخيرة، فلن يكون لها سوى تأثير تكثيف المعاناة في غزة. ولا بد لنا من أن نرى عددا أقل من العوائق التي تحول دون تقديم المساعدات، لا المزيد منها.

وبنفس تلك الروح، نتابع بقلق بالغ المقترح التشريعي الإسرائيلي الذي يمكن أن يغير من الوضع القانوني للأونروا، الأمر الذي يعوق قدرتها على التواصل مع المسؤولين الإسرائيليين ويلغي الامتيازات والحصانات الممنوحة لمنظمات الأمم المتحدة وموظفيها في جميع أنحاء العالم. ويعكس ذلك المقترح التشريعي انعدام الثقة الكبير بين إسرائيل والأونروا. فقد زعمت إسرائيل، وأكدت الأمم المتحدة في بعض الحالات، أن نسبة صغيرة من موظفي الأونروا لهم علاقات بحماس وغيرها من الجماعات الإرهابية. كما أعربت إسرائيل عن قلقها من إساءة استخدام حماس لمنشآت الأونروا، وتشاطرها الولايات المتحدة تلك المخاوف. ونعلم في ذات الوقت أن موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم ذلك موظفي الأونروا، يضطلعون بدور حيوي في الاستجابة الإنسانية في غزة ويواجهون خطرا كبيرا أثناء تأدية عملهم. ولذلك، يتعين على إسرائيل أن تزود الأونروا بمعلومات إضافية بشأن تلك الادعاءات، ويتعين أن يكون لدى الأونروا عملية لمعالجة تلك الشواغل

بجدية وعلى وجه السرعة وإحراز تقدم أسرع في الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها والمبينة في تقرير كولونا. ببساطة، ليس من مصلحة أحد أن يبقى حياد موظفي الأونروا موضع شك.

تعبر التحديات التي نواجهها في تنفيذ القرار 2720 (2023) والقرارات الإنسانية الأخرى ذات الصلة عن حقيقة بسيطة: إن اجتماعات مجلس الأمن وقراراته وحدها لن تنهي المعاناة. ولكن يمكن للمجلس، بل ويجب عليه، أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في الميدان. ويمكننا، بل ويجب علينا، مواصلة الضغط على حماس لقبول الاتفاق المطروح على الطاولة. ويجب أن تكون هذه مسؤوليتنا.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المفوض العام لازاريني والمديرة دوتن على المعلومات التي قدماها.

وصلت الحالة الإنسانية بعد مرور عام على الحرب الإسرائيلية على غزة إلى أدنى مستويات اللاشرعية واللاأخلاقية والفحش. فوسط جبل من الأنقاض، يكافح مليونا شخص من أجل البقاء على قيد الحياة. إن غزة هي أخطر مكان بالنسبة للعاملين في مجال الإغاثة وأخطر مكان بالنسبة للأطفال في آن واحد. ويعجّ القطاع الآن بالجرحى والمرضى والجوعى، فضلا عن النازحين. وإذا كانت هناك أزمة يجب على المجلس معالجتها على وجه السرعة، فهي الحرب في غزة.

عندما علم العالم بالهجوم الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت الإدانات سريعة، وعن حق. وتؤكد غيانا أنه لا يوجد أي مبرر للأهوال التي أُجبِر الشعب الإسرائيلي على تحملها في ذلك اليوم. ونكرر إدانتنا القوية لهجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل. وندين التسلل إلى أراض خاضعة لسيادة إسرائيل وقتل وإصابة المدنيين الأبرياء وأخذ الرهائن. وتكرر غيانا كذلك دعواتها لإطلاق سراح جميع الرهائن والمساءلة عن جميع الجرائم التي ارتُكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ومع تكشف الرد الإسرائيلي على هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، ذُهل العالم من وحشية الرد ومن التجاهل التام لكل مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. فلا يزال ذلك الرد يقوم على قصف المستشفيات والمدارس والملاجئ والمنازل وغيرها من البنى التحتية المدنية. ويقوم على أوامر الإخلاء المتواصلة للمدنيين مع قصفهم بالقنابل أثناء تحركهم وقصفهم أثناء وجودهم في الملاجئ وقصفهم حتى لو اختاروا عدم التحرك. ويعمل العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة معرضين أنفسهم لمخاطر كبيرة لأنهم لا يتمتعون بالغطاء المنقذ للحياة الذي توفره آليات تفادي التضارب والتنسيق الفعالة.

وتكرر غيانا إدانتها للأعمال غير القانونية التي لا تزال تُرتكب في فلسطين. وندين الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وندعو إسرائيل وجميع الأطراف الأخرى في الحرب إلى التقيد بسيادة القانون وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

وبينما نفكر في الآفاق الطويلة الأجل لسكان غزة بسبب الحرب، هناك بعض الحقائق المقلقة للغاية التي يجب أن نواجهها. فعلى سبيل المثال، ستعيد الحرب تعليم الأطفال والشباب إلى الوراء لمدة تصل إلى خمس سنوات وقد أوجدت جيلا من الشباب الفلسطيني يعاني من صدمة نفسية دائمة. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على تداعيات تلك النكسة على التنمية، كما لا ينبغي أن نقلل من شأن التحديات التي ستواجهنا نتيجة الصدمة التي تسببت فيها الحرب. ولا يتسع الوقت للحديث عن المهمة الشاقة التي ستنطوي عليها عملية إعادة الإعمار والكم الهائل من الموارد التي ستتطلبها.

ويجب أن تشغلنا مسألة العدالة أيضا. فمن وجهة نظر غيانا، تستلزم العدالة المساءلة والإنصاف على حد سواء. ولكي تكون العدالة شاملة، فإنها يجب أن تتجاوز تاريخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى أيار/مايو 1948. كما يجب أن تتناول ما حدث لملايين من الفلسطينيين وأجيال من أبنائهم الذين طُردوا تدريجياً من أراضيهم والذين وُلد الكثيرون منهم كلاجئين ومات الكثيرون منهم كلاجئين أيضاً. وتتطلب العدالة عدم الاعتراف بتلك الأخطاء فحسب، بل

تصحيحها أيضا واستعادة الفلسطينيين لما هو حق لهم. ولا ينبغي أن تكون هناك أي تنازلات بشأن هذه النقطة.

ويجب أن تكون مسألة شرعية الأمم المتحدة موضع اهتمامنا أيضاً. لقد كشفت الحرب عن مستويات مذهلة من الإفلات من العقاب من قبل إسرائيل التي ضربت أفعالها ما تمثله المنظمة في الصميم. وتعرض المجلس والجمعية العامة لجميع أنواع الإهانات اللاذعة على مدار العام المنقضي. ونشاهد الآن الكنيست الإسرائيلي وهو يستعد لتصنيف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كمنظمة إرهابية. ولا يزال هذا العمود الفقري للعمليات الإنسانية في غزة يعمل بسيف ديموقليس المسلّط فوق رأسه. ويجب على الأمم المتحدة وجميع البلدان المحبة للسلام والأخلاق ألا تسمح لإسرائيل بإغلاق الأونروا ومعها الدعم المنقذ لحياة ملايين الفلسطينيين. فلنعمل الآن على حماية مقاصد هذه المنظمة ومبادئها.

لقد أظهر تاريخ الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أن البذور التي تُزرع بالدم لا يمكن أن تثمر نباتات السلام والأمن. بل على العكس من ذلك، إنها تنتج آفات الخوف والاضطراب والفوضى وانعدام الأمن والظلم والتوجس الدائم وتتركنا في حالة من عدم اليقين إزاء موعد استخدام الرصاصة أو القنبلة أو الصاروخ أو الحجر التالي لإدامة دورة العنف. ويجب أن تسعى إسرائيل للسير على الطريق الحقيقي الوحيد المؤدي للسلام: الحوار الذي يقود إلى حل الدولتين. وأي شيء أقل من ذلك هو ظلم لمواطنيها الذين يعيشون في ظلال الحرب وفي ظل إحساس هش جدا بالأمن.

وأود أن أوجه ثلاثة نداءات مهمة.

أولا، يجب على المجلس أن يتخذ إجراءات لتحويل مسار الأمور على أرض الواقع. ولا يمكننا أن نعلق مسؤوليتنا عن صون السلام والأمن الدوليين ونأمل أن يضطلع الآخرون بها نيابة عنا. فلنكن متحدين في الجهود المبذولة لوقف المعاناة في جميع أنحاء الشرق الأوسط في حرب تستهلك أطفال فلسطين. ولذلك، تكرر غيانا مطالبتها بوقف إطلاق النار وتعرب عن استعدادها للعمل مع المجلس لكفالة تحقيق وقف إطلاق النار.

ثانيا، إن الحالة الإنسانية، وهي من صنع الإنسان بشكل بحت، صدمة للضمير الإنساني. والمدنيون في غزة يحتاجون بشدة إلى تدخلنا وليس بقراراتنا أو بياناتنا الصحفية فحسب. وهم بحاجة إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع لتأمين الإغاثة العاجلة والسلام الدائم. ولذلك، تدعو غيانا المجلس إلى اتخاذ تدابير من شأنها أن تحقق السلام على المديين القصير والطويل.

أخيرا، تكرر غيانا مناشدتها بإعطاء الأولوية لحياة جميع المدنيين. ويشمل ذلك المدنيين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية دون تهمة والأشخاص الذين أُخذوا رهائن من إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر ومئات الآلاف من الفلسطينيين النازحين في قطاع غزة والمدنيين الأبرياء في لبنان والمواطنين الإسرائيليين أنفسهم. إن تصرفات أطراف هذه الحرب، بما في ذلك إسرائيل، تُظهر بوضوح عدم إعطاء الأولوية لحياة المدنيين.

أختتم بياني بالتشديد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للأزمة الإنسانية في غزة وإنهاء العنف المستمر في الشرق الأوسط. وغيانا مستعدة للقيام بدورها لتحقيق تلك الغاية.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد فيليب لازاريني، ومديرة شعبة التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ليزا دوتن، على إحاطتيهما.

صادف يوم الاثنين الذكرى السنوية الأولى للهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها حماس ضد إسرائيل. علينا أن نضع في اعتبارنا أن أكثر من 100 رهينة لا يزالون محتجزين لدى حماس في غزة. يجب إدانة هذه الأعمال الشنيعة بشكل لا لبس فيه، ويجب إطلاق سراح الرهائن على الفور.

لكن، وكما جرت الإشارة مراراً، فإن الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس لا توفر أي أساس شرعي لانتهاك طرف آخر لأي من القواعد الدولية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن.

يجب حماية المدنيين، ويجب عدم إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية، ويجب تنفيذ قرارات المجلس، بما في ذلك القرار 2735 (2024)، بدون تأخير.

وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق الشديد، مرة أخرى، إزاء أمر الإخلاء الضخم الذي أصدره جيش الدفاع الإسرائيلي مؤخراً، مقترنا باستئناف عمليات عسكرية واسعة النطاق في شمال غزة، الذي كان المنطقة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في القطاع. غزة ليست رقعة شطرنج، كما أن المدنيين الباقين هناك ليسوا قطع شطرنج.

عندما اندلع الوضع الحالي قبل عام، لم يكن بوسع أحد أن يفترض أن الصراع المسلح في غزة سيستمر كل هذا الوقت. وللأسف، فإننا نشهد الآن أكثر السيناريوهات غير المواتية في الشرق الأوسط. وبالفعل، فإن القصف الإسرائيلي المستمر والعمليات البرية الإسرائيلية تزيد بما يفوق الوصف من معاناة الفلسطينيين في غزة، ولا تزال حماس تطلق الصواريخ. كما ينتشر الدمار والعنف في الضفة الغربية، مع التوسع المستمر في المستوطنات الإسرائيلية.

لقد أصبح الامتداد الخطير إلى لبنان واقعاً مريرا لا يهدد المواطنين اللبنانيين فحسب، بل ويهدد أيضاً قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتزداد هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. إن هجمات إيران واسعة النطاق بالقذائف ضد إسرائيل والمخاوف التي أعقبت ذلك من شن إسرائيل لهجمات انتقامية واسعة النطاق تجر المنطقة بأسرها إلى حالة من اليأس التام. ولكن لنكن واضحين: إن النصر العسكري قصير الأمد لن يحقق السلام طويل الأمد.

يكمن وراء الصراع الحالي صدمات متوارثة عبر الأجيال، إضافة إلى كراهية وانعدام ثقة طال أمدهما. والآن، نشهد وضعًا خطيراً حيث تزداد حدة الاستياء والكراهية في جميع أنحاء المنطقة وتصل حتى إلى مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام والأونروا.

ويساورنا قلق بالغ إزاء مشاريع القوانين التي تجري إحالتها إلى الكنيست والتي تهدف إلى حظر أنشطة الأونروا. إن الموافقة النهائية على مشروعي هذين القانونين سيكون لها تأثير مدمر على الفلسطينيين – حيث لن تكون هناك أونروا، ولا آليات لتفادي التضارب، ولن يكون هناك أي أنشطة إنسانية أو خدمات صحية أو تعليمية. يجب ألا يحدث ذلك.

وتكرر جمهورية كوريا دعمها للحل القائم على وجود دولتين، والذي يحظى بتأييد راسخ من الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إذا كان أي طرف يعتقد أن حل الدولتين ليس مساراً قابلاً للتطبيق، فعليه أن يقترح بديلاً أفضل لضمان سلام دائم في الشرق الأوسط. إذا لم يكن هناك بديل من هذا القبيل، فلا ينبغي لأحد أن يدمر بشكل لا رجعة فيه الظروف الأساسية لتحقيق هذا الهدف المشترك من أجل مستقبل أكثر إشراقًا للجميع.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المديرة دوتن والمفوض العام لازاريني على إحاطتيهما.

ونود أيضًا أن نتقدم بالتهنئة للسيد توم فليتشر على تعيينه منسقًا للإغاثة في حالات الطوارئ، وأن نشيد مرة أخرى بالسيد مارتن غريفيث على خدمته المتميزة ونشكر السيدة جويس مسويا على قيادتها خلال هذه الفترة الانتقالية. نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أصوات قوية للجهر دفاعا عن المجتمع الإنساني، ونتطلع إلى العمل مع السيد فليتشر وفريقه.

شهد هذا الأسبوع ذكرى معلم فارق. مر الآن عام واحد كامل منذ أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس ضد إسرائيل – وهو أحلك يوم في التاريخ اليهودي منذ الهولوكوست. وكما قال رئيس وزراء بلدي، نحن نكرم أولئك الذين قضوا، ونواصل تصميمنا على ضمان عودة أولئك الذين ما زالوا محتجزين كرهائن.

للأسف، لم تنته المعاناة في 7 تشرين الأول/أكتوبر. في كل يوم منذ ذلك الحين، شهدنا معاناة المدنيين على نطاق مروّع. إننا ندعو حماس وإسرائيل للاتفاق على اتفاق لوقف إطلاق النار من شأنه أن يؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن وإدخال المزيد من المساعدات إلى غزة وإتاحة الفرصة لبدء أعمال إعادة الإعمار والمضي قدما نحو

الدولة الفلسطينية. كما ندعو حماس إلى التوقف عن تعريض المدنيين للخطر.

ومع امتداد الصراع الآن إلى لبنان، فإننا نكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار بين حزب الله اللبناني وإسرائيل، وأن تحل الدبلوماسية محل العنف.

وبينما نواصل الدفع باتجاه التهدئة الإقليمية، من الضروري ألا نغفل عن الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة. قُتل ما يقرب من 000 42 شخص، وفقًا لمسؤولي الصحة الفلسطينيين. وتضررت غالبية البنية التحتية المدنية الحيوية أو دمرت، ويعيش المدنيون في خوف دائم من الغارات الجوية. إن عدد النساء والأطفال الذين قُتلوا هذا العام في غزة يفوق أي صراع عالمي آخر خلال العقدين الماضيين.

وعلى الرغم من التزام إسرائيل بإغراق غزة بالمساعدات، كان عدد شاحنات المساعدات الإنسانية التي دخلت غزة الشهر الماضي الأقل منذ بداية العام. هذا أمر غير مقبول ويجب معالجته على الفور. كما أدت القيود التي تفرضها إسرائيل إلى انخفاض كبير في تدفق السلع التجارية، وأدى هذا النقص إلى حدوث عمليات نهب وهجمات على قوافل المساعدات. وبالتالي، فإن المساعدات الإنسانية لا تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها، لا سيما في شمال غزة المعرض لخطر عزله تماما. ومع اقتراب فصل الشتاء، من الأهمية بمكان أن تتخذ إسرائيل إجراءات لتجنب ذلك. وكما قلنا مراراً في المجلس، يجب على إسرائيل أن تبذل المزيد من الجهد لتجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين ولضمان أن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني من العمل بأمان وفعالية.

ونشعر بالقلق إزاء أية جهود لتقويض الأمم المتحدة أو الأونروا التي تضطلع بدور لا غنى عنه. إن المملكة المتحدة تدعم بشكل كامل الأمين العام والأونروا والأمم المتحدة بشكل عام في سعيهم لتأمين السلام من خلال الدبلوماسية ومساعدة شعوب الشرق الأوسط. ولهذا السبب قامت حكومتي بإعادة تمويل الأونروا من أجل دعم عملها الحيوي وتنفيذ توصيات تقرير كولونا.

ما يحتاجه سكان غزة أكثر من أي شيء آخر هو وقف فوري لإطلاق النار. ونحث إسرائيل وحماس على العودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى اتفاق يحقق ذلك. وكما قال رئيس وزراء بلدي، فإن المملكة المتحدة لن تتوانى في السعي لتحقيق السلام والتصميم على تأمين مستقبل أفضل للمنطقة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لازاريني والسيدة دوتن على إحاطتيهما.

وبعد مرور عام على بدء الحرب على غزة، وصل حجم الكارثة إلى مستويات غير مسبوقة. فقد تضرر أو دُمّر 80 في المائة من البنية التحتية المدنية. وتعرضت كافة المستشفيات للقصف، ولم يعد أي منها يعمل بكامل طاقته. وحلت المجاعة. ونزح جميع السكان، وذلك لعدة مرات في كثير من الأحيان. إن أوامر الإجلاء الأخيرة التي أصدرها الجيش الإسرائيلي، والتي تؤثر على جميع سكان شمال غزة، تبعث على القلق الشديد. وتود فرنسا أن تؤكد مجدداً على معارضتها القاطعة لأي تهجير قسري للسكان.

إن تفادي التضارب غير فعال. تُعرقَل عمليات إيصال المساعدات، ويتعرض العاملون في المجال الإنساني لتهديد دائم بإطلاق النار. وقد فقد ما يقرب من 300 منهم حياته. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك إسرائيل. ويجب أن يكون إيصال المساعدات آمناً وكاملاً ودون عوائق. وفي هذا السياق، لا يمكن إيصال المساعدات من دون وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتؤكد فرنسا مجدداً دعمها للوكالة التي ما فتئت تؤدي دوراً أساسياً في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان والأردن وسورية منذ 75 عاماً. إن فرنسا تهيب بإسرائيل التخلي عن خططها لتجريم أنشطة الوكالة وإغلاق مكاتبها في القدس الشرقية. وتدعو السلطات الإسرائيلية إلى احترام التزاماتها الدولية تجاه الأونروا والأمم المتحدة. ويجب إزالة العقبات التي تعترض عمل العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك رفض منح التأشيرات.

أحيينا يوم الاثنين الذكرى السنوية الأولى للهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وما فتئت فرنسا تدين تلك الهجمات. وزار وزير أوروبا والشؤون الخارجية إسرائيل بمناسبة إحياء تلك الذكرى. وأكد من جديد على التزام فرنسا الثابت بأمن إسرائيل. ولكن يجب التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة ولبنان. فلن تؤدي عمليات تسليم الأسلحة وإطالة أمد الحرب وامتدادها إلى لبنان إلى تحقيق الأمن الذي يتوقعه الإسرائيليون وكل من في المنطقة. ووقف إطلاق النار هو السبيل الوحيد لإنهاء هذه الأزمة الإنسانية، كما أشار الأمين العام أمس. أما في غزة، فيجب أن تتوقف الحرب الآن. ويجب إطلاق سراح الرهائن دون تأخير. وقد طالب المجلس بذلك من خلال القرار 2735 (2024).

وعلينا العمل في النهاية ودونما تأخير من أجل التوصل إلى حل سياسي وإقامة دولة فلسطينية. وتؤيد فرنسا إصلاح السلطة الفلسطينية بحيث تكون قادرة على ممارسة مسؤولياتها على كامل الأراضي الفلسطينية، بما فيها قطاع غزة.

وندعو إسرائيل بقوة إلى وقف غاراتها المكثفة في لبنان كما ندعو حزب الله إلى التوقف عن إطلاق النار على إسرائيل. ويجب عدم استهداف المدنيين، سواء كانوا لبنانيين أو إسرائيليين، تحت أي ظرف من الظروف. وتواصل فرنسا حشد الجهود. فهي بصدد تنظيم مؤتمر دولي لدعم لبنان سيُعقَد في 24 تشرين الأول/أكتوبر في باريس.

وعلينا أن نضع الحلول اللازمة لأمن إسرائيل ولكل شخص في الشرق الأوسط دون تأخير. وفرنسا مصممة على المساهمة في تلك الحلول.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الجزائر وسلوفينيا على طلبهما عقد هذه الجلسة، وأشكر المفوض العام لازاريني والسيدة دوتن على إحاطتيهما.

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، يتصدر النزاع في غزة والحالة في الشرق الأوسط أعمال مجلس الأمن. بيد أن الوضع لم يتحسن حتى الآن. وقد استمر في التدهور بدلاً من ذلك. هناك مليونا شخص في غزة يعانون تحت الحصار والنيران، وقد توفي واحد من كل 50 شخصاً متأثراً بالعنف. ويبدو أن سلطة القانون الدولي غير موجودة إلا بالاسم لبعض الدول، وما فتئت فحوى القانون الدولي الإنساني تتعرض للخرق مرة بعد أخرى.

إن حدوث مثل هذه المأساة أمر لا يمكن تصوره أو تصديقه في القرن الحادي والعشرين. وتشعر الصين، شأنها شأن العديد من أعضاء المجلس، بالصدمة وخيبة الأمل والغضب. غير أننا لا نعتقد أن المعاناة هي قدر الشعب الفلسطيني. ولا نعتقد كذلك أن المجلس مجتمعاً قد استنفد كل الجهود للحفاظ على السلام. ولا يمكننا أن نقبل أن يصبح الموت والجوع هو الوضع الطبيعي الجديد في غزة. فقد أصبحت غزة بالفعل جحيماً على الأرض. تمنح المساعدات الإنسانية الناس هناك الأمل في البقاء على قيد الحياة. ولا غنى عن دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ولا يمكن استبداله. وتعارض الصين بشدة تشويه إسرائيل للأونروا وقمعها لها، ويساورها قلق بالغ إزاء مشاريع قوانين الكنيست ذات الصلة التي تستهدف الوكالة. ونحثّ إسرائيل على وقف استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح ورفع الحصار المفروض على غزة والقيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وعلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى.

ولا يمكننا السماح بأن يطول النزاع ويتوسع. ولا يمكننا كذلك الجلوس ومشاهدة الشرق الأوسط بأكمله يغرق في حرب شاملة. وقد أثبت الواقع القاسي أن الانتصار في الحرب لا يعني بالضرورة الحصول على السلام، فلا يمكن للقوة العسكرية وحدها أن تضمن الأمن الدائم، والهوس بالقوة لا يخلق سوى المزيد من القتل والكراهية. ويجب أن توقف إسرائيل جميع العمليات العسكرية في غزة وأن تنهي العقاب الجماعي لسكان غزة. إن تكثيف الأنشطة الاستيطانية وأعمال العنف في الضفة الغربية هي بمثابة طمس بحكم الأمر الواقع لأسس حل الدولتين ويجب أن تتوقف فوراً. ويجب ألا يصبح لبنان غزة أخرى. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى ضبط النفس وتحقيق وقف لإطلاق النار. ونحث إسرائيل على وجه الخصوص على التوقف عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من تصعيد الوضع.

ولا يمكننا تجاهل تهميش المجلس. فهناك توافق واسع في الآراء بين الغالبية العظمى من أعضاء المجلس بشأن القضية الفلسطينية – الإسرائيلية. وبعد تكرار استخدام الولايات المتحدة حق النقض إزاء مطالبة المجلس بوقف فوري لإطلاق النار، طرحت مبادرة لوقف إطلاق النار في أيار/مايو مدعيةً أن إسرائيل قبلت بها وطلبت دعم المجلس للتوصل إلى اتفاق من خلال المحادثات الدبلوماسية. ولكن بدا على مدى الأشهر الخمسة الماضية أن ما يسمى بالجهود الدبلوماسية تسير في حلقة مفرغة، وقد أدى المزيد من الوقت والصبر إلى وقوع المزيد من الضحايا المدنيين والمزيد من المغامرات العسكرية المتهورة. ومن الضروري إلقاء نظرة عميقة على المأزق الحالي وإعادة التأكيد على بعض المبادئ البديهية.

إن قرارات مجلس الأمن ملزمة لجميع الدول، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ولا مجال للتحريف أو التأويل في هذا الصدد. وتطبيق القانون الدولي الإنساني التزام غير قابل للتفاوض ولا يمكن استخدامه كورقة مساومة. تنطبق مبادئ القانون الدولي على جميع الدول. ومن شأن ازدواجية المعايير والتطبيقات الانتقائية أن تشكل سابقة مروعة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية واسعة النطاق. وبالتأكيد، لا يمكننا أن نفقد الثقة في الدبلوماسية الحقيقية. ولتحقيق هذه الغاية، نحث بشدة الدولة المعنية على إعطاء الأولية لإنقاذ الأرواح، وإظهار الإرادة السياسية، واتخاذ موقف محايد، والتخلي عن حساباتها السياسية وممارسة كل ما هو متاح من تأثير على الطرف المعني. وفي الوقت نفسه، نؤيد المجلس في استخدام جميع الخيارات المتاحة له من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات لإنهاء الحرب واستعادة السلام في أقرب وقت ممكن.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر ممثلَي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على إحاطتيهما، وأن أؤكد مجدداً على تقدير بلدي لعمل الأمم المتحدة ووكالاتها ودعمه لعملها الشاق الذي لا غنى عنه.

لقد مر عام ويومان على الهجمات الإرهابية التي نفذتها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة، والتي قُتِل فيها نحو 200 1 شخص في جنوب إسرائيل وجُرح الآلاف وخطف 250 شخصاً، لا يزال 100 منهم محتجزين. ولا يمكن نسيان الفظائع التي ارتُكبت في ذلك اليوم، بما فيها العنف الجنسي، ومصير الرهائن أو عدم إدانتها.

ومن المؤسف وغير المفهوم أنه بعد مرور عام على تلك الأعمال الإرهابية، وهي السبب المباشر للحرب التي دمرت قطاع غزة، لم يتمكن مجلس الأمن من إصدار إدانة واضحة لتلك الأعمال ومرتكبيها. وكما فعلنا قبل عام واحد، وسنستمر في القيام بذلك، تدين إكوادور مرة أخرى تلك الأعمال الإرهابية وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين ما زالوا تحت سيطرة حماس.

وتعترف إكوادور بالحق الأصيل في الدفاع عن النفس المخول للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في حالة وقوع أي هجوم مسلح، ولكننا نؤكد أن هذا الحق يجب أن يُمارس وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 51 من الميثاق.

لقد تحمل السكان المدنيون في غزة تبعات عام كامل من هذه الحرب التي خلفت عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، بما في ذلك النساء والأطفال، الذين يتحملون وطأة النزاع. ويجب أن ينتهي العنف الآن. ويجب أن ينتهي القتال والقصف بالقنابل وإطلاق الصواريخ والأعمال الإرهابية التي لا تزال تعرض حياة وسلامة المدنيين الأبرياء للخطر. ومن الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار أن التقيد بقواعد القانون الدولي الإنساني ليس اختياريا لأي من الأطراف المشاركة في هذا النزاع. ويترتب على عدم الامتثال مسؤولية دولية جسيمة لا يمكن تجاهلها.

إن الحالة الإنسانية في غزة كارثية، كما سمعنا. ويعاني آلاف المدنيين من عواقب النزاع ويواجهون نقصًا في الغذاء والماء والأدوية والخدمات الأساسية مثل تعليم الأطفال. ولا تتطلب الأزمة استجابة عاجلة فحسب، ولكن أيضا التزام المجتمع الدولي المستمر بتخفيف المعاناة وحماية حقوق الإنسان الأساسية. فلم تُنفذ القرارات الأربعة

التي اتخذها المجلس. ويجب تنفيذها الآن دون تأخير أو أعذار. ويجب تنفيذ اتفاق يسمح بوقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وتدفق المساعدات الإنسانية بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب. لقد حان الوقت لاتخاذ قرارات سياسية جريئة تعطي الأولوية للصالح العام. وحان الوقت الآن لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني واحترام المنظمات التي تساعدهم. وأي عمل يهدف إلى عرقلة أو إعاقة عمل وكالات الأمم المتحدة التي تقدم هذه المساعدات الإنسانية خطير ويدعو إلى القلق.

لن يتحقق الحل النهائي لهذا النزاع بالقوة. ويكفي ما يقرب من ثمانية عقود من المحاولات الفاشلة في ذلك الطريق. وقد قلتُ ذلك مرات عديدة من قبل وأقول مرة أخرى في هذه المناسبة: إن المخرج الوحيد هو التحرك نحو إيجاد حل تفاوضي وسلمي ونهائي وعادل للطرفين، مع وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة. وعندها فحسب سيتمكن كلا الشعبين من العيش بكرامة وفي أمان.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الجزائر وسلوفينيا على طلب عقد جلسة اليوم لمناقشة الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة والضفة الغربية. كما نشكر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تقييماتهما الموضوعية والصادقة للكارثة غير المسبوقة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بعملية عسكرية منذ عام.

أدانت روسيا بشكل لا لبس فيه الأعمال التي ارتكبتها حماس ضد سكان المناطق الحدودية في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، عندما قتلت مدنيين وأخذت رهائن من النساء والمسنين والأطفال. ومما يدعو إلى خيبة أملنا العميقة أنه، بعد مرور عام، لا يزال قرابة 100 شخص في الأسر. ولا تُبذل الجهود الدبلوماسية اللازمة التي تقتضيها قرارات مجلس الأمن لتأمين إطلاق سراحهم. ومن بين الضحايا مواطنون روس. ونعتقد أنه لا يوجد، ولا يمكن أن يكون هناك، أي مبرر لهذه الأساليب الإرهابية وأن العنف ضد الإسرائيليين والفلسطينيين المسالمين على حد سواء أمر غير مقبول.

غير أن كل من لا يزال لديهم إحساس بالشفقة يشعرون بالغضب إزاء استغلال هذه المأساة بالفعل لمدة عام من أجل إنزال عقاب جماعي غير إنساني وواسع النطاق بالفلسطينيين الذين يواجهون كارثة إنسانية غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية. وتبلغ حصيلة الضحايا ما يقرب من 000 42 قتيل – معظمهم من النساء والأطفال – وما يقرب من 000 100 جريح أو مفقود ومليوني نازح داخليا. هذه هي الخسائر الناجمة عن تعنّت القيادة الإسرائيلية والحلفاء الغربيين للقدس الغربية الذين يمنعون مجلس الأمن من إنهاء حلقة العنف البغيضة هذه.

لقد أصبحت أراضي القطاع أكبر سجن مفتوح في العالم، حيث تتعرض للقصف الجوي والمدفعي المكثف بشكل يومي ولم يعد هناك مكان آمن للمدنيين في غزة. وتُدمر البنية التحتية المدنية بشكل متعمد ويُمنع وصول المساعدات الطارئة للسكان المدنيين. وتتعرض قوافل المساعدات الإنسانية لإطلاق النار على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي. وفي المجموع، قُتل أكثر من 300 من العاملين في مجال الإغاثة – 226 منهم من موظفي الأونروا. وفي الوقت نفسه، تتواصل العمليات الدموية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، حيث يشتبك السكان المحليون مع المستوطنين. ويوم أمس تحديدا، وأثناء عملية مداهمة نفذتها قوات الأمن لمخيم قلنديا للاجئين، قُتل فلسطيني يبلغ من العمر 12 عاما وأصيب ثمانية أشخاص على الأقل واعتقل 45 شخصا على الأقل. وإجمالاً، يُحتجز أكثر من 000 11 فلسطيني في السجون الإسرائيلية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث يتعرضون لمعاملة قاسية ومهينة.

وبالنظر إلى هذه الظروف، فإن حملة التحصين ضد شلل الأطفال، التي وصلت إلى 000 500 طفل فلسطيني دون سن العاشرة، هي أساسا الأمر الوحيد الذي يمكن اعتباره نجاحا نسبيا لقطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة. وحتى في إطار هذه الحملة، ووفقا

للتقارير، لم تتمكن الهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بعد من الحصول على موافقة القدس الغربية على مجرد هدنة إنسانية قصيرة للسماح بتنفيذ المرحلة الثانية من حملة التحصين وتوزيع المساعدات.

وفي ظل تلك الخلفية، فإننا نشعر بالقلق والحيرة بشكل خاص إزاء نظر لجنة السياسة الخارجية والأمن بالكنيست في مشروعي قانونين، يتعلق أحدهما بحظر أنشطة الأونروا في إسرائيل والآخر بإلغاء امتيازات وحصانة موظفيها. وإذا أُقر هذان المشروعان، فلن يكون استمرار عمل الأونروا في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وحده في خطر، بل إن آفاق تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية المجاورة، مثل سورية ولبنان والأردن التي تعاني قدراتها بالفعل من ضعف شديد بسبب النقص الكارثي في التمويل جراء قرار الولايات المتحدة بتعليق تمويل الأونروا حتى آذار/مارس 2025، ستكون أيضا في خطر.

وتشكل تلك الخطط الإسرائيلية المتعلقة بالأونروا انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وسيكون لها أشد التداعيات السلبية على منطقة الشرق الأوسط ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وفي جوهر الأمر، فإن إسرائيل تعطي لنفسها الحق في فرض حظر تعسفي على عمل الوكالات المتخصصة التي لا تروق لها. ومن واجبنا أن نمنع ذلك.

إن التدهور الحاد في الحالة الإنسانية في قطاع غزة والتفكيك المستمر للأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة يتطلبان تدخلنا العاجل، وهو على وجه التحديد ما يتوقعه المجتمع الدولي بأسره من الأمم المتحدة. ومن الضروري الدفاع عن الأونروا التي تمتلك قدرات فريدة لتقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والطبية، ذات الأهمية البالغة ليس في هذا الوقت الذي يشهد صعوبات كبيرة فحسب، ولكن أيضا لإعادة إعمار القطاع بعد انتهاء النزاع ومنع تغذية نزعة التطرف في المجتمع الفلسطيني. ونؤكد أن الهجوم على ولاية الأونروا ربما يؤدي إلى فقدان الفلسطينيين لصفتهم كلاجئين، مما قد يُحبط في نهاية المطاف جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وهي مسألة أساسية للشرق الأوسط بأسره.

قبل عام تقريبا، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وكان محقا في ذلك، إن أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر لم تحدث "في فراغ". فما دفع إلى حدوث هذه المأساة هو التجاهل المنهجي لقرارات مجلس الأمن الملزمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتكتيكات المماطلة المستمرة منذ ما يقرب من 80 عاما فيما يتعلق بالقرارات القائمة على توافق الآراء بشأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

وفي هذا السياق، أود أن أذكّر أعضاء المجلس بأنه في عام 1949، مُنِحت دولة إسرائيل العضوية في الأمم المتحدة بشرط أن تنفذ قرارين رئيسيين للجمعية العامة، وهما قرار الجمعية العامة 181 (د-2) الذي تضمن خطة لتقسيم فلسطين إلى دولتين – دولة عربية وأخرى يهودية – وقرار الجمعية العامة 194 (د-3) بشأن اللاجئين، وهو الأساس ذاته لولاية الأونروا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي أيدها قرار الجمعية العامة دإط-24/10، تنص بوضوح على أن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، غير قانوني. وهنا تكمن المفارقة – فمن خلال تخريب تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه، فإن إسرائيل في الواقع تقوض عن علم وبشكل متعمد القرارات والترتيبات التي مهدت الطريق أمام إسرائيل للانضمام إلى الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، حُرِم الفلسطينيون من العضوية الكاملة في المنظمة. ويحدث هذا الحرمان بتواطؤ نشط من حلفاء إسرائيل الأمريكيين المذكورين أعلاه، الذين يستخدمون حق النقض بشكل أحادي كما حدث مع مشروع القرار S/2024/173 ذي الصلة الذي قدمته الجزائر.

وبشكل عام، يؤسفنا أن علينا أن نخلص إلى أن الولايات المتحدة، من أجل السماح لإسرائيل بأن تفعل ما يحلو لها، عرقلت في خمس مناسبات قرارات موضوعية لمجلس الأمن تهدف إلى تحقيق وقف للأعمال العدائية. وفي حزيران/يونيه، طرحت واشنطن القرار 2735 (2024)، الذي اعتمده المجلس في نهاية المطاف. مع ذلك،

وكما حذرنا، بدا أن القرار لا يعدو كونه خدعة، حيث أنه يحبط أي مبادرات جديدة لكفالة وقف إطلاق النار في غزة. وكان من الواضح لنا منذ البداية أن القيادة الإسرائيلية لم تكن مستعدة للامتثال لما يسمى بخطة بايدن التي حظيت بالموافقة في تلك الوثيقة. وقد أسفرت تلك المناورة الأمريكية الإسرائيلية عن سلسلة من الاغتيالات في المنطقة، الأمر الذي يؤكد أن القدس الغربية غير مهتمة بحل النزاع بالوسائل السلمية وتختار بدلاً من ذلك استخدام القوة. وهذه هي الحالة الراهنة: فالحوار بشأن وقف إطلاق النار في غزة وصل إلى طريق مسدود خطير، ولم يعد إطلاق سراح الرهائن المتبقين محل نقاش لا في واشنطن ولا في القدس الغربية، وتواجه المنطقة تصعيداً واسع النطاق في لبنان واحتمال نشوب حرب مباشرة بين إسرائيل وإيران. ومع ذلك، يواصل زملاؤنا الأمريكيون في المجلس الاختباء وراء القرار سالف الذكر 2735 (2024)، وكأن شيئًا لم يحدث، مؤكدين أن أي خطوات جديدة من المفترض أن يتخذها مجلس الأمن لن تؤدي إلا إلى عرقلة هذه الجهود.

لقد قيل لنا اليوم إن قرارات المجلس لن تساعد القضية، ولكن الأمم المتحدة يمكنها، ويجب عليها، أن تتخذ إجراءات لتحسين الحالة الإنسانية على الأرض في غزة. وأعتذر، ولكن مثل هذه التأكيدات تصل إلى حد التجديف.

فكيف يمكننا أن نطالب الأمم المتحدة بأداء مهمتها الإنسانية في الوقت الذي تتواصل فيه عمليات القصف، وتتعرض فيه المساعدات الإنسانية للعرقلة ويتعرض فيه العاملون في الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني للقتل، وتتعرض فيه الأونروا لخطر الإغلاق؟ يمكننا أن نطالب الأمم المتحدة بتنفيذ ولايتها بشرط واحد فقط، وهو وقف إطلاق النار. وهذا ما كنا نناقشه منذ اليوم الأول. وهذا ما ناقشه أيضاً أعضاء المجلس الآخرون، باستثناء عضو واحد تقدم بالقرار 2735 (2024) – وهو قرار محكوم عليه بالفشل. وهذا ما صرح به الأمين العام بوضوح وما دعا إليه ممثلون آخرون من مختلف وكالات الأمم المتحدة. ولكن كل ذلك بلا جدوى. وتظل القدس الغربية صماء تجاه هذه الدعوات، ويختبئ أولئك الذين يوفرون الغطاء للقدس الغربية، كما ذكرنا سابقاً، وراء القرار المخادع 2735 (2024).

وندرك جميعًا أن الحالة الكارثية الحالية يمكن، بل ويجب، أن تُحل بالوسائل السياسية والدبلوماسية حصريًا بمشاركة نشطة من جميع بلدان الشرق الأوسط والدول من خارج المنطقة. ويتمثل هدفنا المشترك في ضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ووقف إراقة الدماء التي قد تمتد إلى الشرق الأوسط بأسره. والأهم من ذلك، نحن بحاجة إلى ضمان أن يتمكن الفلسطينيون من ممارسة حقهم المشروع في تقرير المصير، الأمر الذي من شأنه أن يسمح لهم بإقامة – ليس بالقول، بل بالفعل، على أرض الواقع – دولة متصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء ضمن حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ويمكن لمجلس الأمن، بل ويجب عليه، أن يتخذ إجراء للوفاء بولايته في صون السلام والأمن الدوليين. وسيمكننا تصميمنا الجماعي وموقفنا المبدئي وحدهما من إجبار الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على احترام القانون الدولي والامتثال للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة. ونحن نعول على التضامن والمشاركة الفعالة من جميع زملائنا – وأؤكد: جميع زملائنا – في مجلس الأمن.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما.

بعد مرور عام على هذا النزاع، لا يزال الواقع المحزن هو استمرار إراقة الدماء في قطاع غزة، منذ الهجوم المروع وغير المبرر الذي شنته حماس على المدنيين الإسرائيليين، والذي أسفر عن مقتل أكثر من 1 200 شخص، فضلاً عن الإصابات والنزوح والانتهاكات الجنسية وأخذ المئات من الرجال والنساء والأطفال كرهائن. ونحن نكرر إدانتنا لذلك العمل الشنيع وندعو إلى إطلاق سراح الرهائن المتبقين البالغ عددهم 101 الذين ما زالوا محتجزين في غزة، بدون أي إشارة إلى حالتهم الصحية أو إمكانية لوصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني.

وبعد مرور عام على رد إسرائيل، شهد قطاع غزة فترة من العنف المتكرر والأعمال العدائية المكثفة التي أودت بحياة أكثر من 000 42 شخص وأصابت عشرات الآلاف بجروح، ودمرت جميع البنى التحتية تقريبًا، وحطمت العائلات وزعزعت استقرار المجتمع بأسره. ويذكر معهد واتسون للشؤون الدولية والعامة في جامعة براون في ورقته المعنونة "الخسائر البشرية: الوفيات غير المباشرة الناجمة عن الحرب في غزة والضفة الغربية، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 فصاعدًا"، أن الوفيات الإضافية غير المباشرة في غزة والضفة الغربية تبلغ أكثر من 000 67 حالة وفاة. ومما لا شك فيه أن المدنيين يظلون أمرا محوريا في كل هذا، حيث تم تجريدهم من الحماية الممنوحة لهم بموجب القانون الدولي، مع إفلات واضح من العقاب.

وعلى مدى الأشهر الماضية، رسمت تقارير صادرة عن مسؤولين في الأمم المتحدة وغيرهم من الخبراء في المجال الإنساني صورة قاتمة ومدمرة للحالة الإنسانية في قطاع غزة، وكثيرا ما أشارت إليها على أنها كارثة إنسانية وأزمة هائلة في مجال حقوق الإنسان. وقد أفيد بأن أكثر من 1,5 مليون مدني لم يتلقوا حصصهم الغذائية في شهر أيلول/سبتمبر، رغم أن أكثر من 100 000 طن متري من الإمدادات الغذائية عالقة خارج قطاع غزة بسبب عوامل مختلفة تتعلق بتقييد الوصول وتضرر الطرق وانعدام الأمن المتزايد. ويثير نقص الغذاء في قطاع غزة القلق لدى السكان الذين أجبرتهم الظروف السائدة على الاعتماد حصرا على المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإننا ننوه بجهود موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني، الذين يواصلون بذل قصارى جهدهم في إيصال المعونة وتقديم المساعدة للمدنيين المحتاجين رغم التحديات.

تؤثر أوامر الإخلاء بشكل كبير على العمليات الإنسانية، وخاصة بين جنوب غزة وشمالها. لم يعد من الممكن استخدام المدارس والمستشفيات للغرض المقصود منها، حيث أنها إما دمرت، أو تفتقر إلى المرافق الأساسية أو تستخدم كملاجئ للسكان النازحين.

إن ولاية الأونروا، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة والعمود الفقري للعمليات الإنسانية في قطاع غزة، معرضة للخطر إذا تمت الموافقة على التشريعات المقترحة في الكنيست الإسرائيلي. وسيؤدي ذلك إلى إضعاف نفوذ الأونروا في المنطقة وتقليص عملياتها. ومنذ بداية النزاع، شهدنا هجمات متكررة على موظفيها ومبانيها وولايتها. ولن تؤدي مثل هذه الإجراءات إلا إلى تفاقم الأزمة بالنسبة لـ 1,9 مليون نازح داخلياً يعتمدون بشكل رئيسي على خدمات الأونروا للبقاء على قيد الحياة والازدهار.

ومع استمرار العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في تحمل ما يفوق طاقتهم وتعرض شعب بأكمله لسوء التغذية والمرض والمجاعة والموت بسبب التحديات العديدة، تود سيراليون التأكيد على ثلاث نقاط.

أولا، نكرر الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في قراريه 2712 (2023) و 2720 (2023) اللذين طالبا، وفقا للقانون الدولي، بتوفير ما يكفي من السلع والخدمات الأساسية المهمة لرفاه المدنيين على نحو مستمر وبلا عوائق في جميع أنحاء قطاع غزة. وبناءً على هذين القرارين، نطالب برفع جميع القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى قطاع غزة.

ثانيا، أكدت سيراليون مجددا دعمها للأونروا وجميع الشركاء الإنسانيين الآخرين العاملين في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق العملياتي والسياسي والأمني الخاص الذي يعملون فيه. وسنواصل مناشدة الأونروا الالتزام بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق الاستعراض المستقل المعنون "الاستعراض المستقل للآليات والإجراءات التي تكفل تقيُّد الأونروا بمبدأ الحياد في العمل الإنساني".

ثالثا، نؤكد على وجوب حماية جميع المدنيين في جميع الأوقات بما يتوافق مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، الذي يقتضي التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين.

في الختام، ندعو على وجه الاستعجال إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة والمنطقة. ويشير الخبراء إلى أن الأحوال السائدة ستكون

أكثر كارثية مع اقتراب فصل الشتاء. ولذا، فإن الوقف الفوري للقتال ضروري لإنقاذ هذا الجيل من ويلات الحرب. وندعو جميع أطراف النزاع إلى ممارسة إرادتها السياسية والتعاون البناء من أجل تحقيق نتيجة ملموسة.

ولا تزال سيراليون ملتزمة بحل هذا النزاع وتحقيق السلام الدائم، مع كون حل الدولتين هو الغاية النهائية.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيدة ليزا دوتن من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوض العام لازاريني من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على إحاطتيهما.

تمثل جلسة اليوم معلما مقيتا بالنسبة للمجلس. فقد مر عام على هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر الرهيبة التي نفذتها حماس في إسرائيل والتي راح ضحيتها أكثر من 200 1 شخص. ومر عام على بدء الحملة العسكرية الإسرائيلية المدمرة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة والتي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 600 41 شخص وإصابة عدد لا يحصى من الأشخاص وأدت إلى تدمير قطاع غزة. ومر عام من الأسر وعدم اليقين والخوف على الرهائن الذين لا يزالون محتجزين لدى حماس وعلى المعاناة التي لا تنتهي لآلاف المحتجزين في مواقع الاحتجاز الإداري الإسرائيلية.

وعقد المجلس على مدار العام المنقضي عددا لا يحصى من الجلسات واتخذ أربعة قرارات. ولا تزال تلك القرارات دون تنفيذ على نحو مؤسف وتستمر الحالة في التدهور. ويتجسد ذلك في الحالة الإنسانية الكارثية في غزة. ويكابد المدنيون مشاق لا يمكن تخيلها ويعانون من النزوح المتكرر ويُحرمون من سبل الوصول الضرورية إلى الرعاية الصحية والمأوى والغذاء والكهرباء وشريان الحياة المتمثل في المساعدات الإنسانية.

ويعاني الأطفال بصورة مأساوية أكثر من غيرهم. فهم يتعرضون لعنف لا يوصف، مما سيكون له تأثير ملحوظ على سلامتهم النفسية. ويُحرمون من الغذاء الكافي، مما يؤثر على نموهم البدني. ويُحرمون من حقهم في التعليم حيث أضاعوا سنة دراسية كاملة. ولا تزال المدارس، التي كانت ملاذًا آمنًا في السابق، تتعرض لضربات مستمرة. وأصبحت المستشفيات والعاملون في مجال الصحة ودور العبادة أيضا أهدافًا لهجمات ممنهجة.

وتمثل هذه الأفعال اعتداءً خطيراً على المبادئ التي ندافع عنها. وتشدد مالطة مرة أخرى على وجوب الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. ويجب ألا تُستخدم القوة العسكرية لاستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. ولا بد من التنفيذ الكامل والفوري لأوامر محكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية. ونشدد على أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بالقانون الدولي على النحو المبين في الفتوى الصادرة مؤخرا عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتدين مالطة ما تواجهه الجهود الإنسانية، الضرورية للبقاء، من عراقيل وهجمات متكررة. وكما سمعنا اليوم من المفوض العام لازاريني، قُتل أكثر من 220 موظفا تابعا للأونروا في العام المنصرم لتصبح أعلى حصيلة وفيات للأمم المتحدة في تاريخها.

ويساورنا بالغ القلق إزاء آخر الأخبار التي تفيد بأن الكنيست بصدد اعتماد تشريع ضد الأونروا. وتعمل الوكالة بناءً على تفويض من الجمعية العامة منذ عقود، وهي جهة فاعلة لا يمكن الاستغناء عنها في الجهود الإنسانية المبذولة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويهدد هذا التشريع بتقويض قدرة الوكالة على تقديم المساعدة المنقذة للحياة. ومن شأن عدم قدرتها على العمل في المنطقة، بما في ذلك في الضفة الغربية، أن يؤدي إلى عواقب وخيمة. وندعو إلى التراجع عن هذه الإجراءات حتى يتمكن الفلسطينيون من مواصلة تلقي الدعم الذي تشتد حاجتهم إليه.

ولا تساعد الهجمات على الأمم المتحدة، بما في ذلك التدابير التي تستهدف الأمين العام مباشرة، في تحسين الحالة البائسة عموما في الوقت الراهن.

ويتضح على نحو مؤلم الطابع غير المقبول وغير الأخلاقي للحالة. ولكن طريق الخروج من هذه الكارثة والاتجاه نحو السلام واضح أيضًا. يجب الاتفاق على وقف فوري ودائم لإطلاق النار بما يتماشى مع القرار 2735 (2024). ويجب إطلاق سراح الرهائن ويجب أن تسمح إسرائيل بتدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة بلا عوائق عبر جميع المعابر الممكنة. ويجب أن يتوقف القتال. ويجب على الدول ذات النفوذ على أطراف النزاع أن تمارسه في اتجاه السلام.

إن غزة هي مركز عاصفة النزاعات المشتعلة في أنحاء الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالأماكن الأخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة، فلا تزال الحالة في الضفة الغربية تثير قلقًا بالغًا. ويقوض تدهورُ الحالة، بما في ذلك عنف المستوطنين وزيادة بناء المستوطنات، تحقيق حل الدولتين.

وينبغي أن نضمن إعطاء الأولوية لجهود التهدئة والدبلوماسية من أجل ضمان وقف إطلاق النار في غزة ولبنان على السواء. ويتحمل المجلس مسؤولية التصرف بحزم لتحقيق هذه الغاية. وسيتيح لنا هذا النهج العمل على إيجاد أفق سياسي موثوق وتحقيق حل الدولتين على نحو لا رجعة فيه، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليًا. ولا يمكن ضمان السلام للإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة ككل إلا من خلال هذا المسار.

إن عاماً واحداً من الحرب أمر يفوق الاحتمال. ولم يعد بوسعنا أن نؤخر السلام بعد الآن.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة سويسرا على عقد هذه الجلسة وأشكر الجزائر وسلوفينيا على طلب عقدها. كما نشكر السيدة ليزا دوتن، المديرة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على ما قدماه من معلومات محدَّثة حول الحالة الإنسانية الراهنة في غزة.

ترسم الإحاطتان اللتان استمعنا إليهما اليوم صورة قاتمة للأزمة، تتطلب اهتمامنا الفوري والجماعي.

لقد مر قبل يومين عام على هجوم مقاتلي حماس على أهداف مدنية في إسرائيل، وهو عمل ندينه ونستنكره. وبالتزامن مع ذلك، شهد يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر أيضًا مرور عام على بدء الرد الإسرائيلي الذي يشكل هجوما عسكريا غير متناسب على قطاع غزة أسفر عن خسائر في الأرواح ونزوح للسكان وتدمير للبنية التحتية المدنية على نطاق غير مسبوق.

وفي كانون الأول/ديسمبر، دفعت المعاناة الإنسانية المروعة والدمار المادي والصدمة الجماعية الأمين العام إلى اتخاذ إجراء استثنائي بالاحتكام إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة. وبعد مرور عشرة أشهر، لا يزال النزاع مستمراً بلا هوادة.

ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة تثير قلقا شديدا. ويشكل النزاع الدائر أزمة إنسانية مكتملة الأركان ويؤكد الحاجة الملحة إلى استمرار المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين وعمال الإغاثة على حد سواء. يجب أن نشدد على أن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الأبرياء أمر غير مقبول من الناحيتين الأخلاقية والقانونية. إن العقاب الجماعي للمدنيين واستهداف الهياكل الأساسية التي تعتبر في غاية الأهمية لبقائهم على قيد الحياة، يمثلان انتهاكا واضحا للقانون الإنساني الدولي. ويجب على جميع الأطراف إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والسماح بحرية تدفق المساعدات الإنسانية ومن دون عوائق. وسيظل هذا النداء ساريا ما دامت الحالة قائمة.

أقر مجلس الأمن اتخاذ تدابير لمعالجة الأزمة في غزة، بما في ذلك، القراران 2720 (2023) و 2735 (2024)، حيث اقترح القرار الأخير اتفاقا شاملا لوقف إطلاق النار يُنفذ على ثلاث مراحل لإنهاء الصراع في غزة. ويشمل ذلك وقفا فوريا لإطلاق النار، وإطلاق سراح الرهائن، وتبادل الأسرى، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المأهولة بالسكان في غزة. ومما يؤسف له أن تنفيذ ذينك القرارين لا يزال يواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك عدم توفر الإرادة السياسية، والضمانات الأمنية، والإيصال الفعال للمعونة الإنسانية. وبالنظر إلى الحالة المتدهورة وما تنطوي عليه من أثار إقليمية محتملة، يتحتم علينا

أن نستكشف بدائل يمن تطبيقها لمعالجة الأزمة في غزة. وتحقيقا لتلك الغاية، نقترح التوصيات الرئيسية التالية:

أولا، يجب أن نكثف الجهود الدبلوماسية لجذب جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات، وإشراك الدول المؤثرة، بما في ذلك أعضاء المجلس، للاستفادة من نفوذها لتهدئة الصراع والتوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار.

ثانيا، يجب أن نكفل إيصال المساعدات الإنسانية من خلال إنفاذ القوانين الدولية التي تمنع عرقلة وصول المساعدات إلى المحتاجين.

ثالثا، يجب أن نعمل من أجل التوصل إلى حل سياسي بناء ومستدام يعالج الأسباب الكامنة وراء الصراع، بما في ذلك قضايا تقرير المصير وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

رابعا، يجب أن نعزز القرارات القائمة باتخاذ تدابير أقوى ويمكن تنفيذها، تأذن بوصول المساعدات الإنسانية فورا إلى غزة ومن دون عوائق.

خامسا، يجب أن نستثمر في التنمية الاقتصادية والبنية التحتية في غزة للمساعدة في التخفيف من وطأة بعض المسائل الأساسية، بما في ذلك تحسين الوصول إلى المياه النظيفة، والكهرباء، وإيصال الأغذية والإمدادات الطبية وتهيئة فرص عمل.

أخيرا، يجب أن نعبئ الدعم الدولي لإعادة إعمار غزة، بما في ذلك إعادة بناء الهياكل الأساسية والمدارس والمستشفيات، لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الاستقرار في الطويل الأجل.

على الرغم من التحديات، فإن الجمع بين الإغاثة الإنسانية الفورية والحلول السياسية الطويلة الأجل يوفر طريقا نحو مستقبل أكثر استقرارا وسلاما لغزة والمنطقة الأوسع.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا الثابت للأمين العام وتضامننا معه، ونؤكد من جديد ثقتنا الكاملة في عمله الحيوي من أجل تعزيز السلام الدائم والعدالة والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أيضا المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لازاريني والمديرة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة دوتن، على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين والواقعيتين.

نعرب عن خالص تعازينا لأسر العاملين في مجال الإغاثة الذين فقدوا أرواحهم أثناء تأدية واجباتهم، بمن فيهم 226 موظفا في الأونروا. ونشيد أيضا بأولئك الذين يعملون بشجاعة في الميدان، على الرغم من الظروف التي لا يمكن تصورها.

لقد مر عام كامل منذ بدء الصراع الحالي في غزة. وتدين اليابان مرة أخرى بشدة أعمال الإرهاب وأخذ الرهائن من جانب حماس وغيرها في 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي وما بعده. منذ ذلك الحين، تحولت غزة إلى أنقاض، ولا يزال عدد الضحايا في ازدياد. ولم تؤدِ الأعمال القتالية الدائرة فيها من دون هوادة إلا إلى كارثة إنسانية. ومن الجدير بالذكر أن 90 في المائة تقريبا من السكان أضحوا مشردين داخليا، ولا تصل المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى الناس اليائسين هناك. وفي خضم تلك الكارثة، فإن دور الأونروا لا غنى عنه. فقد قدمت المواد الغذائية والأدوية وغيرها من الضروريات الإنسانية الأساسية للاجئين الفلسطينيين الضعفاء. فبدون الأونروا، ستصبح حياتهم في خطر. وقدمت أيضا خدمات الرعاية الصحية الحيوية للأطفال، مثل حملات لقاح شلل الأطفال الأخيرة. لذلك، كانت الأونروا، وستظل، ذات أهمية حيوية للأجيال الحالية والمقبلة من اللاجئين الفلسطينيين.

تشعر اليابان بقلق عميق إزاء مشاريع القوانين التي أقرتها مؤخرا لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي، والتي من شأنها أن تقيد بشدة أنشطة الأونروا. لقد استمعنا بعناية إلى الملاحظات الواقعية التي أدلى بها السيد لازاريني، والتي وفقا لها يمكن أن ترتب مشاريع القوانين تلك تأثيرا مدمرا على الأونروا وعلى الذين يعتمدون عليها. لقد كانت اليابان شريكا للأونروا منذ عام 1953، حتى قبل

انضمامنا إلى الأمم المتحدة. وسنواصل دعم عمل الأونروا، كما فعلنا طوال سبعة عقود. إن رسالتنا واضحة: أي لا بد من حماية الوكالة وضمان مساحة عمل آمنة لها ومن دون عوائق. ونود أيضا أن نذكر بالدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حل الصراعات المسلحة وتخفيف الأثر الإنساني في الشرق الأوسط.

وكما يعلم الجميع، فإن الوقف الفوري لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن، وإيصال المعونة الإنسانية على نطاق واسع، كلها أمور حاسمة لإنهاء الكابوس المستمر. إن الاتفاق المبين في القرار 2735 (2024) مطروح على الطاولة منذ شهور، ونحض بشدة الأطراف على قبوله بدون مزيد من التأخير. ولا تزال اليابان تأمل في أن تحقق جهود الوساطة الدؤوبة والجديرة بالثناء التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر انفراجا قريبا. وفي غضون ذلك، سنواصل المشاركة في الجهود الدبلوماسية. وفي وقت سابق اليوم، أجرى وزير خارجيتنا الجديد مكالمة هاتفية مع وزير الخارجية الإسرائيلي ودعا إسرائيل إلى التحلي بأقصى قدر من التعاون لتعزيز أنشطة المساعدة الإنسانية. علاوة على ذلك، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، ساهمنا بالفعل بمساعدة قدرها 128 مليون دولار للفلسطينيين الذين هم بأمس الحاجة إليها، وسنواصل تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة.

أما خارج غزة، فإن الحالة الإنسانية في لبنان تبعث على القلق الشديد. ووفقا لما ورد من أنباء، فقد قُتل أو جرح الآلاف من المدنيين هناك، ونزح ما يقرب من مليون شخص. وتحث اليابان بقوة جميع الأطراف على اتخاذ جميع التدابير لمنع وقوع إصابات في صفوف المدنيين. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للمحتاجين.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أحذو حذو زملائي، وأشكر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد فيليب لازاريني، ومديرة شعبة التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ليزا دوتن، ليس على إحاطتيهما فحسب، بل أيضا، وقبل كل شيء على جهودهما الكبيرة في ظل أصعب الظروف.

بعد مرور عام على 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لا تزال سويسرا تشعر بصدمة عميقة إزاء أعمال الإرهاب واحتجاز الرهائن الذي ارتكبته حماس في إسرائيل. ويكرر بلدي إدانته القوية لتلك الأعمال ويعرب عن عميق تعاطفه مع الضحايا وأسرهم. وقلوبنا أيضا مع أقارب أولئك الرهائن الذين ما زالوا محتجزين في غزة، والذين تشرفت بلقاء بعضهم. ونحن نتشاطر معهم أحزانهم ونعرب عن إعجابنا بشجاعتهم. ونكرر بأن كل قرار اتخذه مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر قد طالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. وندين أيضا إطلاق حماس للقذائف على إسرائيل، بما في ذلك القذائف التي أُطْلقت أول أمس.

ومع ذلك، ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكما سمعنا من الجميع اليوم بدون استثناء، أدى التصعيد الهائل في العنف، ولا سيما من خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية، إلى زيادة يصعب وصفها في معاناة السكان المدنيين في غزة. نحن على علم بالأرقام. فقد لقي أكثر من 41,000 شخص حتفهم، ويعيش 2.2 مليون شخص – أي جميع السكان – في ظروف كارثية، وبدون أي حماية ويخضعون إلى استمرار الأعمال القتالية المجاعة والأوبئة. كما أن الخسائر البشرية للنزاع مدمرة أيضاً في الضفة الغربية. وتدين سويسرا حقيقة أن الأعمال العدائية وغيرها من أعمال العنف تحصد عدداً لا يحصى من الضحايا المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكثير منهم من الأطفال. أدت الأعمال العدائية وأوامر الإجلاء المتكررة إلى نزوح عدة ملايين من المدنيين قسراً. وتدعو سويسرا، مرة أخرى، إلى تنفيذ القرارات الأربعة التي اتخذها المجلس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهي قرارات ملزمة، بأثر فوري، وهذا يستلزم وقفاً فورياً لإطلاق النار في غزة.

وكما سمعنا، فإن المساعدات الإنسانية التي تصل إلى غزة غير كافية على الإطلاق. ومن واجب جميع الأطراف السماح بوصول

المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق وتيسيرها وفقاً للقانون الدولي الإنساني. الجوع ينتشر في غزة. ويعتبر استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. إن أوامر محكمة العدل الدولية، الملزمة للأطراف المعنية، تتطلب من إسرائيل أن تتخذ على الفور، وبالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، جميع التدابير الضرورية والفعالة لضمان أن تصل إلى السكان الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، دون قيود وعلى نطاق واسع، عبر جميع نقاط العبور وفي جميع أنحاء قطاع غزة. تكتسب هذه التدابير أهمية بالغة أيضاً مع قرب بدء المرحلة الثانية من حملة التطعيم ضد شلل الأطفال. لقد أظهرت المرحلة الأولى أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وهي منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والأونروا، قادرة على أداء مهمتها الإنسانية التي أناطها بها القانون الدولي الإنساني، إذا ما توفرت الإرادة السياسية.

وكما يؤكد القرار 2730 (2024)، فإن العاملين في المجال الإنساني على وجه الخصوص يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، ويجب عدم توجيه الهجمات ضدهم. ومع ذلك، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أودى النزاع بحياة أكثر من 300 عامل إغاثة. لقد شجبت سويسرا الهجمات وأعمال العنف التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة، بما في ذلك هجمات المستوطنين الإسرائيليين على مكاتب الأونروا في القدس الشرقية هذا العام. وقد منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة تفويضها للأونروا في عام 1949، وتعد الوكالة أهم جهة فاعلة في المجال الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتؤدي دوراً حاسماً في تجنب المزيد من عدم الاستقرار الإقليمي.

تتصاعد وتيرة العنف في الضفة الغربية، وسط التصعيد الإقليمي الذي يلوح في الأفق، كما يتضح من الوسائل العسكرية المستخدمة. إذ يتم استخدام الضربات الجوية على نطاق لم يسبق له مثيل منذ الانتفاضة الثانية. ويشمل ذلك الحادث الذي وقع في طولكرم في نهاية الأسبوع الماضي، والذي سقط فيه ضحايا من المدنيين. يجب أن يفي استخدام القوة في عمليات قوات الأمن الإسرائيلية بمعيار التناسب، من بين متطلبات أخرى، وأن يكون متوافقاً مع حق الجميع في الحياة وأمان الفرد على شخصه.

وفي الوقت الذي يزداد فيه انغماس المنطقة بأسرها في العنف، نحث الدول الأعضاء على إعادة تأكيد دعمها للأمم المتحدة بموجب الميثاق. كما تجدد سويسرا دعمها غير المتحفظ لعمل الأمين العام وكبار مسؤوليه وتدين التصريحات الأخيرة التي صدرت عنهم. ومن خلال عملها الإنساني في غزة ومساعيها الحميدة وعمليات حفظ السلام التي تقوم بها في المنطقة، ولا سيما في لبنان، لا تزال الأمم المتحدة تؤدي دوراً حاسماً في إخماد التصعيد الإقليمي الذي يهدد السلام والأمن الدوليين. وندعو جميع أطراف النزاع إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. علاوة على ذلك، نؤكد على أن من واجب جميع الدول ضمان الالتزام بهذا القانون. ولتحقيق هذه الغاية، نحث جميع الدول على ممارسة نفوذها. وفي هذا السياق، تدين سويسرا جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل جميع أطراف النزاع.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام 1949. وتمثل عالمية الاتفاقيات نجاحاً حقيقياً من جانب تعددية الأطراف. ومع ذلك، فإن المعاناة الإنسانية التي لا توصف في المنطقة هي تذكير واقعي بما يجري الآن من استخفاف بالاتفاقيات والسلسلة الكاملة لقواعد القانون الإنساني الدولي. يشكل انتهاك تلك القواعد تهديداً للسلام والأمن الدوليين اللذين نعتبر نحن، كأعضاء في مجلس الأمن، الضامنين لهما. يجب أن تتضافر جهودنا لجعل الالتزام بالقانون الدولي الإنساني أولوية سياسية. إن الالتزام بالقانون الدولي هو الركيزة الأساسية لحل النزاعات، وهو مطلوب لتجنب تصعيد إقليمي أكثر خطورة والحد من المعاناة. وتشكل مراعاة الميثاق والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الطريق الحتمي الذي يجب أن تسلكه جميع أطراف النزاع.

أخيراً، نؤكد على الحاجة الملحة لإعادة إرساء أفق سياسي يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة. إن الحل المتمثل في وجود دولتين

ديمقراطيتين – إسرائيل وفلسطين التي تشكل غزة جزءاً لا يتجزأ منها – تعيشان جنباً إلى جنب في سلام داخل حدودهما الآمنة والمعترف بها هو السبيل الوحيد الممكن للمضي قدماً.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر سلوفينيا والجزائر على طلب عقد هذه الجلسة. كما وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطتين، السيد لازاريني والسيدة دوتن، على كلماتهما ولكن الأهم من ذلك على الأعمال التي تقوم بها وكالتاهما – ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) – في ظروف مستحيلة في الوقت الذي يحاولون فيه الحفاظ على ما تبقى من حياة وكرامة لأكثر من مليوني فلسطيني في قطاع غزة.

يعمل العاملون في المجال الإنساني معرضين حياتهم للخطر، وهم من بين الأهداف الرئيسية للهجمات الإسرائيلية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من محاولاتها لحرمان السكان المدنيين الفلسطينيين من أي حماية. ومن الواضح بما لا يدع مجالاً للشك، في هذه المرحلة، أن إسرائيل اتخذت قراراً بشن حرب شاملة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتدمير جزء من سكانه للتخلص مما تبقى منه. كما تعتبر إسرائيل أن كل من يساعد في الحفاظ على الحياة في غزة هو أيضاً عدو وهدف. ولهذا السبب فهي تقتل الأطباء والعاملين في المجال الطبي والعاملين في المجال الإنساني وأعضاء فرق الإنقاذ وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين على نطاق لم يسبق له مثيل في السنوات الأخيرة.

ويتجلى ذلك في المجازر الإسرائيلية المستمرة في شمال غزة والتي تترافق مع أوامر بإخلاء المستشفيات، مثل المستشفيات الثلاثة في المنطقة التي تم ذكرها في هذه القاعة. تتعرض المستشفيات والمنازل والملاجئ على حد سواء للقصف والحصار والهجوم. إن التهديد بإبادة السكان ككل يعمل على تهجيرهم بالقوة، لا من أجل سلامتهم، بل من أجل السيطرة على الأرض وإجبار السكان على الخضوع.

إن الهجمات التي لم يسبق لها مثيل ضد الأمم المتحدة وأمينها العام، والهجمات ضد الأونروا، والاعتداءات الجسدية على موظفيها من خلال القتل والتشويه والاعتقال والتعذيب، والهجمات ضد مقرات الأونروا، وقصف مدارس الأونروا وملاجئها ومكاتبها ومخازنها ومراكز توزيعها، والتهديد الآن بسن تشريعات لمنع الأونروا من العمل منعاً باتاً في الأرض الفلسطينية المحتلة، يجب أن تفهم في هذا السياق. وفي هذا الصدد، نؤيد الأونروا بشكل كامل وما قاله السيد لازاريني ونأخذه على محمل الجد. إن الأونروا منظمة لا غنى عنها على الإطلاق، وينبغي حمايتها بكل الوسائل. إنها أعظم قصة نجاح في تاريخ الأمم المتحدة. وإذا كان هدف إسرائيل هو جعل غزة غير صالحة للسكن، فلا بد لها من أن تهاجم العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة، وهي الأونروا. فالمستهدف الحقيقي للهجمات على الأمم المتحدة بشكل عام والأونروا بصفة خاصة هم اللاجئون الفلسطينيون الذين تخدمهم الوكالة وجميع السكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، الذين أصبحوا يعتمدون على دعمها للبقاء على قيد الحياة خلال هذه الإبادة الجماعية.

ويقع على عاتق إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الالتزام بحماية هؤلاء السكان وتوفير احتياجاتهم. وهي لا تتقاعس عن القيام بذلك ولا تهاجم السكان بدلا من حمايتهم فحسب، ولكنها تهاجم أيضاً الذين يستجيبون لاحتياجات السكان نظراً لعدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها في ذلك الصدد. وهي لا تصغي لأي عضو من أعضاء المجلس. ويستمر أعضاء المجلس في تكرار أنفسهم. فقد عقدوا عشرات الجلسات. وسمعت كلمة "يجب" ربما 100 مرة في هذه الجلسة – يجب أن يكون هناك وقف لإطلاق النار، يجب أن تكون هناك مساعدة إنسانية، يجب عليهم أن يفعلوا قائمة طويلة من الأشياء. وثمة دولة واحدة لا تنصت إلى أعضاء المجلس، وهم يرفضون بشكل جماعي استخدام الأدوات المتاحة لهم لتنفيذ قراراتهم. ويبدأ أحدثها، القرار 2735 (2024)، بوقف إطلاق النار. ويكرر أعضاء المجلس ذلك، ويطالبون به، ويقولون: يجب تحقيق وقف لإطلاق النار. وثمة دولة عضو لا تنصت إليهم، بل تتجاهلهم.

وفي بعض الأحيان في الماضي، اعتاد ممثلو تلك الدولة أن يحاضروا مجلس الأمن متسائلين: لماذا يضيع أعضاء المجلس وقتهم على هذه المناقشة؟ ينبغي لهم أن يركزوا على بلد آخر. والآن غيروا أسلوبهم. أعضاء المجلس يتكلمون، وهم يلعبون بهواتفهم المحمولة. إنهم يتجاهلون أعضاء المجلس. ويواصل أعضاء المجلس تكرار نفس الشيء. إن مجلس الأمن بلا أسنان. لا يستخدم أعضاء المجلس الأدوات المتاحة لهم لجعلهم ينصتون إليهم. ويستمرون في تكرار نفس الشيء. لقد سمع الناس الذين يشاهدوننا، خاصةً في فلسطين والشرق الأوسط، هذه الأسطوانة مرات عديدة من قبل. من الذي يمنع مجلس الأمن من أن يفرض تنفيذ القرار من أجل وقف إطلاق النار؟

هناك دولة عضو واحدة تقف في طريق المجلس، وأعضاء المجلس يرفضون استخدام أدواتهم. إنهم يستمرون في "الدعوة إلى"، و "المناشدة على"، و "يجب أن يفعلوا هذا"، و "يجب أن يفعلوا ذلك"، وتلك الدولة لا تصغي. أعتقد أن آينشتاين، إن لم أكن مخطئًا، قال إن الاستمرار في تكرار الشيء نفسه وتوقع نتائج مختلفة عندما يفشل المرء ضرب من العبث. ومجلس الأمن خير مثال على مقولة ذلك الرجل العبقري، آينشتاين.

إن إسرائيل تخرق القانون الدولي باحتلالها لهذه الأرض وبضمها لها وبعدم حمايتها للشعب الرازح تحت الاحتلال وبالاعتداء على الشعب الواقع تحت احتلالها وبمنع من يرغب في حمايته من القيام بذلك. إنه انتهاك متعدد المستويات لأبسط قواعد القانون الدولي، من ميثاق الأمم المتحدة إلى اتفاقيات جنيف إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق روما، بهدف إبادة الشعب الفلسطيني. وذلك هو الهدف.

لقد قتلت إسرائيل وشوهت السكان المدنيين الفلسطينيين ومن كان يمكنهم حمايتهم أو مداواة جراحهم. وأرسلنا إلى مجلس الأمن قبل بضعة أيام رسالة طويلة من سبع صفحات، قدمنا فيها لأعضاء المجلس جميع تفاصيل قصتنا على مدار العام الماضي. لذلك، لست بحاجة إلى أن أكرر على أعضاء المجلس كل التفاصيل. وقد أشار بعض أعضاء المجلس إلى التفاصيل. فقد شرّدت السكان قسراً وقصفت الملاجئ ومن كانوا يحاولون مساعدتهم للعثور على ملاذ آمن. وجوّعت السكان وقتلت وشوّهت وعرقلت الذين كان بإمكانهم تقديم الطعام والمساعدة لهم. لقد ارتكبت فظائع واعتدت على من يوثقونها ويبلغون عنها، بما في ذلك اليوم بإطلاق النار على رقبة صحفي الجزيرة فادي الوحيدي في مخيم جباليا للاجئين حيث المجازر مستمرة. وتلك إبادة جماعية. فيجب على أعضاء المجلس أن يتأكدوا من أن لا شيء يفعلونه ولا شيء يقولونه يمكّن تلك الإبادة الجماعية. يجب على أعضاء المجلس العمل على وقفها، بصفتهم مجلس الأمن وبصفتهم الوطنية وبصفتهم أعضاء في المجتمع الدولي.

إننا ندين التواطؤ ونشجب التهاون ونشجب التواطؤ ونشجب العجز الذاتي. يزداد عدد الدول التي تدعو إلى فرض حظر على الأسلحة للتأكد من عدم تزويد إسرائيل بالأسلحة التي يمكن أن تستخدمها ضد السكان المدنيين. وإذا كان المرء يدعو إلى وقف إطلاق النار، فإنه لا يغذي النار بإرسال الأسلحة والذخائر. ويتزايد عدد البلدان التي تدعو إلى محاسبة مرتكبي الجرائم لمنع تكرارها. وإذا كان المرء يعتبر نفسه نصيراً للقانون الدولي، فإنه لا يساعد في حماية مرتكبي الفظائع.

وقد كان بإمكان إسرائيل أن تنهي الإبادة الجماعية في غزة، وكان ذلك سيمنع أي تصعيد آخر. وبدلاً من ذلك تتوسع في عمليات القتل والتدمير والتهجير القسري في الضفة الغربية ولبنان. وقد حذّر رئيس الوزراء الإسرائيلي لبنان من السقوط في هاوية الدمار والمعاناة، كما حدث مع غزة – الهاوية التي خلقها في غزة، من خلال الإبادة الجماعية التي يعيد خلقها في لبنان، حيث قتل 000 2 لبناني – معظمهم من المدنيين – وشرد أكثر من مليون لبناني في أقل من شهر واحد.

إننا نشاهد نفس الإخفاقات في وقف الفظائع الإسرائيلية في فلسطين تتكرر في لبنان. هل دماؤنا رخيصة؟ هل مواطنونا المدنيون أقل استحقاقا للحماية؟ هل أرواحنا أقل قداسة؟ ما الذي يمكن أن يفسر إفلات إسرائيل طوال عام كامل من العقاب واستمرارها في توسيع نطاق المعاناة والخسائر من دون أن يوقفها أحد، لأن مجلس الأمن

لا يتصرف كمجموعة أو، بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، بصفتها الوطنية؟ هل اعتاد أعضاء المجلس على موتنا؟ هل اعتادوا على رؤية أحياء بأكملها ممسوحة على رؤوس ساكنيها من أطفال ونساء ورجال وشيوخ؟ هل ذلك هو الوضع الطبيعي الجديد الآن؟ هل اعتادوا أن يروا رئيس الوزراء الإسرائيلي يتجاهل العالم ويهينه ومع ذلك يتوقع دعمه، ومع ذلك يتوقع أن يكون سلاح أعضاء المجلس وتجارتهم وعلاقاتهم في خدمة أهدافه الاستعمارية؟

يجب إيقاف إسرائيل. لا يمكن أن يكون لها حق نقص على وقف إطلاق النار وإلا لن يكون هناك وقف لإطلاق النار. لا تهتم الحكومة الإسرائيلية بأرواح الفلسطينيين أو اللبنانيين أو حتى الإسرائيليين. وظلت تتسبب في حالة من انعدام الأمن لقرن من الزمان. وإسرائيل ستحمي احتلالها وهيمنتها بأي ثمن، ونتنياهو سيحمي نتنياهو بأي ثمن. والمدنيون هم من يدفعون الثمن. نريد أن يسود القانون الدولي وأن تسود الحرية وأن تسود العدالة وأن يسود السلام.

لا نريد أن يتعرض أي مدني للأذى. ولا يمكن أن يكون هناك حق في ارتكاب الفظائع تحت أي ذريعة أو أي مسوغ. رجال الإطفاء لا يتفاوضون مع مشعلي الحرائق، بل يمنعونهم من انتشار الحريق. وتهدد النيران الآن بابتلاع منطقتنا بأسرها. أوقفوا مشعلي الحرائق. هل لدى الأعضاء العزم والتصميم، جماعيا أو بصفتهم الوطنية، لوقف إشعال الحرائق؟ إنهم يعرفون اسمه وعنوانه وأساليبه وأكاذيبه وأهدافه، ومع ذلك يشعر أنه يستطيع الاستمرار في نشر النيران مع إفلات تام من العقاب، بينما يسعى العالم بأسره إلى معرفة كيفية إيقافه، وعندما لا تتوفر الإرادة لوقف مضرم الحرائق. فإن الأمر لا يستغرق مضرم النيران سوى ثوانٍ للتدمير، أما بالنسبة لنا فيستغرقنا الأمر سنوات أو عقودا كاملة لإعادة البناء، والحقيقة أنه ما أن يبدأ الحريق، لا شيء يبقى كما كان على الإطلاق. اسمع صرخات أولئك الذين يُصلون بالنار على أجسادهم وأخبرنا عن الكيفية التي يمكننا بها أن نوضح لهم أن العالم شاهد ذلك طوال 365 يوما، والعالم شاهد مساحة 365 كيلومترا مربعا من غزة تتحول إلى أنقاض ورماد. إن الغضب الذي أبدته البلدان الأعضاء، والتضامن الذي أظهرته كل يوم في الشوارع، يجب أن يتحول إلى موجة عارمة لا يمكن وقفها لإخماد الحريق. وإذا لم نخمده، فإن كل شيء آخر نحاول فعله وقوله في هذه القاعة سيكون بلا معنى.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أتطرق إلى كلمات السيد منصور عن القرار 2735 (2024). ولم يذكر جملة مهمة عن إطلاق سراح الرهائن. ولهذا السبب نجلس في القاعة، لأن ذلك الذي بدأ الحرب – اختطاف المدنيين الإسرائيليين. وأشعر بخيبة أمل كبيرة، يا سيد منصور، ليس في أوساط حماس – إذ لم تكن لدينا توقعات من حماس – ولكن منه ومن السلطة الفلسطينية –

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): [غير مفهوم]

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أكرر ما قلته في بداية الجلسة. إن مجلس الأمن مكان يسوده لاحترام، وأرجو أن يلتزم جميع المتكلمين في بياناتهم بالقواعد ذات الصلة فيما يتعلق بالوقت واللغة والمضمون. نحن لا نقاطع بعضنا البعض.

أعطي الكلمة مرة أخرى لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشعر بخيبة أمل، ليس من حماس – لم تكن لدينا توقعات من حماس، ونحن نعلم أنهم متوحشون – ولكن السلطة الفلسطينية معتدلة ومتعلمة، وبعد عام لا تستطيع أن تقول إنها تدين الفظائع التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتدين حماس. هذا يجعلنا نتساءل عن المستقبل، وعن الأفكار، لكن السلطة الفلسطينية غير قادرة على قول ذلك، وأيضا، الرئيس عباس لم يذكر كلمة واحدة في الجمعية العامة. ذكر السيد منصور الفلسطينيين، لكن الإسرائيليين يراقبوننا أيضا ويسألون أنفسهم عما إذا كان هناك فرق بين حماس والسلطة الفلسطينية، في حين أن 70 في المائة من الفلسطينيين في يهودا والسامرة يدعمون فظائع 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأعتقد أننا نريد أن نرى يوما يحل فيه السلام، ولكن لكي يحدث ذلك، يجب التمييز بين الخير والشر، والسيد منصور لم يفعل ذلك.

لقد مر الآن عام على أحلك يوم في تاريخ إسرائيل، مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهو اليوم الذي أزهقت فيه أرواح بريئة بوحشية وترك ندوبا على أمة بأكملها. تحملت إسرائيل خلال العام الماضي ألما لا يمكن تصوره. ولا يزال الحزن يلف الأسر، ليس حزنا فقط على الذين فقدتهم، ولكن على أولئك الذين ما زالوا في قبضة حماس، أي المحتجزين كرهائن في غزة.

أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن الذين انضموا إلينا يوم الاثنين في إحياء ذكرى ذلك الحدث المروع، حيث استمعوا فيه إلى القصص المؤلمة التي روتها أسر الضحايا. استمعوا إلى أم، كانت هنا في الأمم المتحدة، تحكي قصة ابنتيها، اللتين قتلتا في مهرجان نوفا الموسيقي. لن تمسك بيد أي من ابنتيها في القاعة لتصطحبهما في يوم زواجهما، ولن تشعر مرة أخرى بدفء عناقهما. واستمع الأعضاء إلى قصة حاخام لا يزال إرهابيو حماس يحتجزون جثة ابنه. لقد تحمل أكثر من 160 يوما من دون أن يعرف ما إذا كان ابنه على قيد الحياة، وأخبرنا أن زوجته شعرت بالارتياح عند سماع خبر وفاته لأنها أخبرته أن الألم على الأقل أصبح الآن ملكهم فقط. ثم سمعنا من إسرائيلي بدوي مسلم، شارك تجربته المروعة مع شقيقه، الذي لا يزال رهينة حية في زنزانات حماس الإرهابية. ليس اليهود فقط. هناك مسيحيون، مسلمون تحتجزهم حماس اليوم، وليس فقط إسرائيليون. خلال الاستماع لتلك القصص، لمس الأعضاء النطاق الكامل لفساد حماس، إنها منظمة إرهابية لا تميز. لا تهتم بالعمر أو الدين أو الجنسية. رسالتها الوحيدة قتل الجميع.

ويؤيد البعض هنا في القاعة موقف إسرائيل الثابت ومفاده أن حماس لا يمكن أن تبقى في النظام الحاكم في غزة. أما البعض الآخر فيقف في الوسط، غير مبالٍ. والبعض يقدم بشكل مأساوي، دعمه لحماس وأهدافها القاتلة. ومع ذلك، إذا أراد أي من أعضاء المجلس أن تكون هذه المناقشات مثمرة وأن تجني أي فوائد، فإن كل محادثة يجب أن تتمحور حول هذه الحقيقة البسيطة، أي يجب أن يكون مستقبل غزة بدون حماس. يمكننا مناقشة خيارات أخرى، ولكن يجب أن نتفق على ذلك، وأريد من السيد منصور أن يناقش تلك الفكرة ويعترف بأنه لا مستقبل لغزة إذا كانت حماس هناك. نحن نعرف ما حدث لزملائه في السلطة الفلسطينية إبان حكمهم لغزة، عندما استولت حماس على السلطة. ونعرف لماذا لم يقم هو والرئيس عباس بزيارة غزة لأكثر من عقد من الزمان، لأنهما يعرفان ما سيحدث لهما هناك. ويجب أن نبدأ في تصور غزة تتحرر من قبضة الإرهاب المحكمة. كيف ستبدو؟ كيف ستعمل؟ كيف يمكن لغزة أن تزدهر عندما تكون خالية من هذا النظام المدمر؟

إنني كسائر العديد من الإسرائيليين الذي لديهم رؤية لغزة بدون حماس. وستصل المساعدات أخيرا إلى من يحتاجون إليها حقا. وتكلم الأعضاء عن المعونة، ولكن هل يعلمون أن حماس اختطفت في يوم واحد ما يقرب من 50 في المائة من الشاحنات؟ ولم أسمع ذلك من أي من مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم. اختطفت 50 في المائة منها، وليس شاحنة واحدة أو شاحنتين. وفي المستقبل، لن يتم اختطاف الشاحنات التي تحمل تلك المساعدات بعنف. والأموال المخصصة لرفاه المدنيين لن يحول الإرهابيون مسارها. وسيتم ضخ الأموال التي يتم التبرع بها في المدارس والمستشفيات، وليس للأسلحة. وسيستخدم الوقود المرسل إلى غزة في المنازل للطهي، وليس لإطلاق القذائف. سيتم استخدام الخرسانة لبناء الطرق السريعة، وليس في أنفاق الإرهاب. لقد استغلت حماس معاناة شعبها، مستخدمة البؤس في غزة كأداة دعائية، لملء جيوبها وتعزيز ترساناتها. إن رؤيتنا لغزة ليست حلما مستحيلا، بل إنها في متناول اليد. ولكن هذا لا يمكن أن يحدث بينما تظل حماس مسيطرة، وتحول مسار المساعدات، وتستغل الموارد، وتزيد من معاناة شعبها.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، أي قبل يومين، أطلقت حماس عدة قذائف على مناطق مدنية في إسرائيل. في الحقيقة، للأسف، هذه المعركة لم تنته، وستواصل قوات الدفاع الإسرائيلية العمل إلى أن تتحقق جميع أهداف الحرب، وإلى أن يتم تفكيك قدرات حماس العسكرية وإعادة جميع رهائننا.

على الرغم من التهديدات المستمرة على سبع جبهات، وعلى الرغم من الفظائع التي لا توصف التي ترتكب ضد شعبنا، فإن الجهود

الإنسانية التي تبذلها إسرائيل في غزة كانت فائقة التميز. والحقائق واضحة. دخلت أكثر من 000 52 شاحنة إلى غزة بتنسيق إسرائيلي، حيث تم إيصال أكثر من مليون طن من المساعدات – 000 700 طن منها مواد غذائية. إن إسرائيل لا تفرض أي قيود على المساعدات الإنسانية. في الواقع، تمت الموافقة على 82 في المائة من إجمالي طلبات تنسيق المساعدات الإنسانية وتنفيذها. يشمل عملنا التنسيقي الإنساني طيفًا واسعًا من الاحتياجات كلما برزت الحاجة إليها. بلى، نحن نعمل مع وكالات الأمم المتحدة. وما فتئنا نعمل بشكل وثيق مع شركاء عالميين، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، لتطعيم أكثر من نصف مليون طفل من سكان غزة ضد شلل الأطفال في غضون أسابيع. وتبدأ المرحلة الثانية من حملة التطعيم الأسبوع المقبل. هذا هو التعاون الذي نسعى جاهدين من أجل إقامته مع شركائنا. نحن مستعدون وقادرون على العمل في الميدان. فضلاً عن ذلك، قمنا بتمديد رقعة منطقة المواصي الإنسانية ودعم مرافقها، مع زيادة توفير الغذاء والمياه والمستلزمات الطبية.

قارنوا بين جهودنا وإخفاقات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). فبينما تتعاون إسرائيل مع المؤسسات الدولية كمنظمة الصحة العالمية واليونيسف لتحسين حياة المدنيين، سمحت الأونروا في غزة لحماس باختراق صفوفها. هذا الاختراق أضحى راسخًا ومتغلغلاً لدرجة تجعل إصلاح المنظمة أمراً مستحيلاً. لا يمكن أن يكون التباين أكثر وضوحًا. بينما تناضل إسرائيل لحماية المدنيين وتحسين أوضاعهم، تتركهم الأونروا فريسة للمعاناة.

دأبت إسرائيل على التحذير لأشهر من تغلغل حماس في الأونروا، دون أن يُتخذ أي إجراء ملموس. وعندما تطرق ممثل الأونروا للضحايا، لم أسمعه يشر إلى عدد المرتبطين منهم بحماس. قدمنا للأونروا قائمة بالأسماء. إن الكشف مؤخرا عن كون فتح شريف، قائد حماس في لبنان حينها، كان يشغل أيضًا منصب مدير مدرسة تابعة للأونروا – وهو أمر يصعب تصديقه – إضافة إلى رئاسته لنقابة المعلمين وقيادته لحماس في لبنان، أمر يتجاوز حدود التصور. إنه ليس مجرد فشل في الرقابة. ذلك هو الواقع العبثي الذي نواجهه. لقد تم اختراق منظمة تدعي أنها توفر التعليم والمساعدات الإنسانية إلى درجة أن الإرهابيين يديرون الفصول الدراسية ويلقنون أجيال المستقبل عقيدتهم ويختبئون على مرأى من الجميع تحت راية الأمم المتحدة.

لقد كنا ندور في حلقة مفرغة، نناقش هذه القضية لشهور، دون جدوى. يجب أن يتحول تركيز النقاش من الأعراض إلى الداء ذاته: النظام الإسلامي في إيران. اليوم نناقش الحالة الإنسانية في غزة. وغدا سنجري نقاشاً بشأن لبنان. فماذا سيأتي بعد؟ اليمن؟ العراق؟ كلنا نعرف السبب الحقيقي للمعاناة: رغبة طهران في توسيع الهيمنة. إن عدوان إيران مستمر بدون قيود. في الأسبوع الماضي فقط، أطلقت إيران مئات القذائف في أكبر هجوم بالقذائف التسيارية في التاريخ. لن تتسامح أي دولة في العالم مع تلك الاعتداءات على شعبها، وإسرائيل لن تتسامع معها أيضا. سنقرر توقيت ردنا ومكانه. سيكون ردا حاسمًا، ولن نتوانى عن الدفاع عن أنفسنا.

لقد انقضى عام على مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 – عام من الألم والحزن والصمود. لكن ما هي العبر التي استخلصناها خلال تلك الفترة؟ هل تصدينا فعلاً للشر المتربص بنا، أم ما زلنا نضيع وقتنا في النقاشات وتوجيه أصابع الاتهام؟ وأنا أتفق مع السيد منصور: لقد حضرنا إلى هنا؛ يلوم هو إسرائيل؛ ونحن نلومه. أنا أتفق معه. في حين أن أصل كل هذه المعاناة، الشر الحقيقي – حماس وحزب الله وأسيادهم في طهران – يواصلون بث الرعب والموت. يجب على المجلس أن يسبر غور المسألة ويعالج الداء الكامن الذي ابتليت به المنطقة لفترة طويلة جداً. فالكلمات وحدها لن تضع حدا للحالة في غزة أو في أي مكان آخر. إن العمل الجماعي الحاسم وحده القادر على استئصال جذور الإرهابيين وتحقيق مستقبل يسوده السلام والأمن للجميع.

إسرائيل لن تنتظر. سندافع عن شعبنا وأرضنا ومستقبلنا. نحن نقف أوصياء على ذات المبدأ الذي أنشئ المجلس لحمايته. لقد مر عام على مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لا يسعنا تحمل أخرى.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

السيد محمد لغظف (موريتانيا): أود في البداية، وباسم المجموعة العربية، أن أتقدم بالشكر لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على إحاطتيهما. كما أشكر الجزائر وسلوفينيا على دعوتهم لهذه الجلسة.

قبل عام من الآن بدأت إسرائيل حربًا انتقامية ضد المدنيين من سكان قطاع غزة، حرب إبادةٍ غير تقليدية استخدمت بها أكثر الوسائل لا أخلاقية ولا إنسانية من أجل ضمان فناء سكان القطاع. وهو ما تأكد مع خطابات المسؤولين الإسرائيليين التي رفعت شعارات لا كهرباء لا طعام لا ماء لا وقود لسكان القطاع لتصل إلى وصفهم بالحيوانات البشرية ثم الدعوة إلى استخدام السلاح النووي ضدهم، وبالفعل فقد نفذت إسرائيل تهديداتها.

وبدأت في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي حرب إبادة غير مسبوقة وها هي النتائج ماثلة أمامنا اليوم. لقد تعرض سكان القطاع البالغ عددهم حدود 2.3 مليون والمحاصرين في رقعة لا تتجاوز مساحتها 365 كيلومتر مربع للقصف المركز طيلة عام كامل، وفي سابقة في هذا القرن بما مجموعه 000 70 طن من القنابل، مما خلف 000 42 شهيد و 000 100 جريح و 000 10 مفقود ومئات الآلاف المشردين، أغلبهم من النساء والأطفال، بالإضافة إلى خسائر بالمئات في أرواح المسعفين وعمال وكالات الإغاثة والأطباء والصحفيين وعمال الأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك الخسائر في البنية التحتية الحيوية، والمدارس، ودور العبادة، والمستشفيات. باختصار لقد تحول قطاع غزة في الـ 12 شهرا الماضية إلى ركام ومقبرة جماعية على مرأى ومسمع العالم.

وتؤكد المجموعة على ضرورة التحرك الفوري قبل فوات الأوان. ونقدر في هذا السياق الجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية ودولة قطر من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتخفيف المعاناة في غزة. ورغم هذه المعاناة والواقع المؤلم، يواصل مجلس الأمن الفشل في فرض وقف إطلاق النار أو محاسبة إسرائيل القوة المحتلة على جرائمها بحق المدنيين العزل، وهو فشل زاد من سوء الوضع على الأرض، حيث تضافر الجوع وانعدام الخدمات الأساسية مع آلة الحرب الإسرائيلية ليحيل الحياة إلى جحيم في قطاع غزة. لكن الفشل وضع الكثير من الأسئلة حول فعالية مجلس الأمن وجدواه كضامن للأمن والاستقرار الدولي في الوقت الذي يقف عاجزا عن وقف حرب إبادة دامت عاما كاملا، وما زالت متواصلة.

وبالتوازي مع هذا الفشل تواصل إسرائيل الاستفادة من الدعم اللامحدود سياسيا وعسكريا من الدول الحليفة التي تزودها بالسلاح والعتاد على الرغم من الدعوات المتصاعدة والهادفة إلى حظر تسليحها بوصفها قوة احتلال، بما في ذلك قرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول فلسطين دإط-10/24 في اجتماعها المعقود يوم 18 أيلول/سبتمبر 2024، وذلك بعد فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناجمة عن سياسة إسرائيل وممارساتها في فلسطين بتاريخ 19 تموز/يوليه 2024، والتي نصت من خلالها المحكمة على ضرورة إنهاء الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وذلك في أقرب الآجال.

وتدين المجموعة العربية بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي المتكرر على أراضي سورية، والذي طال خلال الأيام القليلة الماضية أبنية سكنية مما أدى لوقوع ضحايا في صفوف المدنيين الأبرياء بمن فيهم النساء والأطفال. وتؤكد المجموعة على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لردع كيان الاحتلال عن الاستمرار في نهجه الإجرامي القائم على نشر القتل وسفك دماء الأبرياء وإشاعة الدمار والفوضى وتهديد السلم والأمن في المنطقة. وضمان مساءلته عن تلك الجرائم وعدم إفلاته من العقاب. كما تؤكد المجموعة العربية على ضرورة وضع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة موضع التنفيذ لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان.

لقد آن الوقت، لاتخاذ كل الإجراءات الممكنة، وفي اتساق تام مع قواعد ومبادئ القانون الدولي من أجل إنهاء حرب الإبادة التي تدخل عامها الثاني، من أجل إنقاذ ما تبقى من سكان القطاع وما تبقى من مصداقية هذا المجلس والمنظومة الدولية ككل، وإلا فإن هذه الحرب

والتي بدأت بالفعل تتسع لتشمل كل بلدان المنطقة، بما في ذلك لبنان وسورية، تتجه لتكون حرباً شاملة ستغرق المنطقة والعالم في أتونها، وذلك بسبب تعنت وعنجهية حكومة نتنياهو المتطرفة، والتي تواصل جر المنطقة إلى فوضى شاملة وزعزعة الأمن والاستقرار في العالم إرضاءً لنزعتها الدموية الشوفينية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الجزائر وسلوفينيا على طلبهما عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب، وكذلك المفوض العام لازاريني والسيدة دوتن، مديرة شعبة التمويل والشراكات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. إننا نقدّر القيادة القيّمة للمفوض العام لازاريني والتزامه الثابت بالعمل الإنساني في ظلّ أشد الظروف صعوبةً.

وتتقدم تركيا، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بأسمى آيات الامتنان لجميع أعضاء المجلس الذين وقفوا اليوم دعماً للأونروا.

وأود أيضا أن أحيي ذكرى موظفي الأونروا الشجعان الذين فقدوا حياتهم في غزة وضحوا بأرواحهم أثناء تأديتهم لمهمتهم المشرفة. فقد قُتل أكثر من 226 من موظفي الأونروا بوحشية في غزة وتضررت أكثر من 200 منشأة تابعة للأونروا. وأدت القيود الشديدة المفروضة على عمليات الوكالة إلى جعل الوفاء بولايتها أمراً مستحيلاً تقريباً. وعلاوة على ذلك، تعرضت الأونروا لحملة تشهير سيئة النية وذات دوافع سياسية أدت إلى تفاقم أعبائها المالية.

فلنكن واضحين: بكل بساطة، لا بديل عن الأونروا، بولايتها ووظائفها وهيكلها المؤسسي وخبرتها التي تزيد عن 70 عاماً في دعم اللاجئين الفلسطينيين في عين المكان. ويجب ألا ننسى أن الأونروا ليست وكالة إنسانية حيوية فحسب، بل أيضاً عاملاً لتحقيق الاستقرار في المنطقة. والدبلوماسيون الذين يعملون في المنطقة يعرفون ذلك جيداً.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت الوكالة العمود الفقري للعمليات الإنسانية في غزة. وقد أدت الوكالة، على مدار 75 عاماً، دوراً حاسماً في تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات الطارئة لحوالي 6 ملايين لاجئ فلسطيني في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسورية.

وللهجمات على الأونروا آثار وخيمة على السلام والأمن الدوليين. فالوكالة موجودة لأن الحل السياسي غير موجود حتى الآن. ولذلك، من الضروري أن يتصرف مجلس الأمن بسرعة لحماية الأونروا في ظل الهجمات غير المسبوقة على جميع الجبهات. وندعو أيضاً الدول الأعضاء إلى زيادة مساهماتها للوكالة. وقد تبرعت تركيا هذا العام بمبلغ إضافي قدره مليونا دولار للأونروا، بالإضافة إلى تبرعها بمبلغ 10 ملايين دولار ومساعدات أخرى.

إن مشاريع القوانين المطروحة في الكنيست لتصنيف الأونروا كمنظمة إرهابية وإلغاء امتيازات الأونروا وحصاناتها وحظر عملياتها تتعارض مع التزامات إسرائيل القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وإشارة محكمة العدل الدولية بتدابير تحفظية في أمرها بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، وتفويض الجمعية العامة للأونروا، ومختلف الالتزامات للقانونية الدولية الأخرى. وقد حذر الأمين العام بالأمس من أن هذا التشريع، إذا ما طُبق، يمكن أن يؤثر بشدة على الجهود الإنسانية الدولية في غزة. فمن دون الأونروا، سيتوقف توزيع الأغذية وتوفير المأوى والحصول على الرعاية الصحية لغالبية سكان غزة. وعلاوة على ذلك، سيفقد أطفال غزة البالغ عددهم 000 660 المصدر الرئيسي لتعليمهم، مما يهدد مستقبل جيل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، ستتوقف أيضاً في غياب الأونروا الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الأساسية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي الأجل الطويل، سيؤدي انهيار الأونروا إلى تقويض أي حل سياسي في المستقبل. إن السماح بحدوث مثل هذا السيناريو الكارثي سيشكل سابقة كارثية بالنسبة للأمم المتحدة والنظام العالمي المتعدد الأطراف، وكذلك بالنسبة لمستقبل القانون الدولي.

وعندما نأخذ كل هذه الاعتبارات في الحسبان، يتضح لنا أن القصد من وراء الهجمات على الأونروا هو تفكيك الوكالة. فالأونروا

تمثل حق العودة والكرامة للاجئين الفلسطينيين. والهدف النهائي هو اللاجئين الفلسطينيين وصفتهم كلاجئين، كما أشار العديد من المتكلمين من إسرائيل.

وخلال العام الماضي، قُتل أكثر من 000 41 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال. ولا يزال الآلاف في عداد المفقودين ويُعتقد أنهم عالقون تحت الأنقاض. وتحول الملايين إلى نازحين. وينتشر النزاع الآن في جميع أنحاء المنطقة الأوسع. وتتدهور الحالة في الشرق الأوسط كل ساعة، وهناك عدد لا يحصى من المدنيين في مرمى النيران. يجب أن ينتهي ذلك.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه ثلاثة نداءات إلى المجلس، حيث أن هذه المسألة تؤثر بشكل مباشر على السلام والأمن الدوليين، باعتبارنا من بلدان المنطقة.

أولاً، أحث مجلس الأمن على اتخاذ خطوات ملموسة نحو فرض وقف فوري لإطلاق النار في غزة ولبنان، كما ذكر المتكلمون السابقون.

ثانيا، أدعو أعضاء المجلس إلى دعم قرار الجمعية العامة 302 (د-4) وحماية الأونروا.

ثالثاً، أدعو مجلس الأمن إلى الالتزام بعملية سياسية حقيقية يمكن أن تؤدي إلى حل دائم وسلام دائم في المنطقة. ويبدأ ذلك بالاعتراف بدولة فلسطين وقبولها كعضو في الأمم المتحدة. والواقع أن الفتوى الأخيرة لمحكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقرار الجمعية العامة دإط-24/24 الذي اتُخذ مؤخراً، يشكلان أرضية جيدة لتحقيق هذا الغرض.

وستواصل تركيا دعم عمل الأونروا الحيوي، ودعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): طلب ممثل فلسطين الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*):: لقد كنت مترددا في أخذ الكلمة، ولكن يبدو أن ممثل إسرائيل يواصل الاستفزاز لكي أقوم برد الفعل. وفي هذا الصدد، أود أن أقول ما يلي:

أنا لا أطلب من حكومته إدانة قتل المدنيين الفلسطينيين. بل أقول لحكومته أن تتوقف عن قتلهم.

لا أريد أن أدينهم. إن حكومتي لا تقتل الإسرائيليين، بينما قتلت حكومتهم 000 42 فلسطيني في قطاع غزة. وهم يتكلمون عن التمييز، في حين أنهم مسؤولون عن استهداف المدنيين بالرصاص في رؤوسهم وعن القتل العشوائي على نطاق لم يسبق له مثيل في العقود الأخيرة. إنهم يريدون السلام ولكنهم يرفضون الاعتراف بالشعب الفلسطيني وإقامة دولته وبحل الدولتين.

لقد طالبنا بالتمسك بالقانون الدولي من أجل خير جميع المدنيين، بينما هاجموا المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، ومجلس الأمن والجمعية العامة. العالم كله يقول إنهم يمنعون المساعدات الإنسانية، ومع ذلك ما انفكوا يزعمون بأنه لا توجد مجاعة في قطاع غزة. إن العالم بأسره يدين هجماتهم على العاملين في المجال الإنساني، ويجدون أعذارا لمن لا عذر له. العالم كله يدين استعمارهم لأرضنا، ويقولون إنه حقهم. أيديولوجيتهم وكراهيتهم تعميهم. حتى أقرب حلفائهم يخجلون من أفعالهم، لكنهم لا يشعرون بالخجل.

أخيرا، فإن ممثل إسرائيل غير جدير بأن يلقي علي محاضرة عن جزء من تاريخي في قطاع غزة. نحن نعرف أيضا ما فعلوه برابين لأنه أراد أن يقيم سلاما معنا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفِعت الجلسة الساعة 17/50.